الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف ـ إخاء ـ عدل

محكمة الحسابات

تقرير حول مشروع قانون التسوية لسنة 2018

انواكشوط ـ دجمبر 2019

بسم الله الرحمـــن الرحيـم

الجمهورية الإسلامية الموريتانية **شرف ـ إخاء ـ عدل**

محكمة الحسابات

غرفة المشورة

بيان رقم 4/غ م/م ح/2019 متضمن للتقرير

حول مشروع قانون التسوية لسنة 2018

بعد الاطلاع على:

المواد 4، 8، 14، 31، 32، 33 و68 من القانون النظامي رقم 2018-32 بتاريخ 20 يوليو 2018 المتعلق بمحكمة الحسابات؛

المادة 51 من القانون النظامي رقم 2018-039 الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 2018 الذي يلغي ويحل محل القانون رقم 78-011 الصادر بتاريخ 19 يناير 1978 المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية؛

المادة 12 من القانون رقم 2008-020 بتاريخ 30 ابريل 2008 المنشئ للصندوق الوطني لعائدات المحروقات (ص وع م)؛

المواد 5، 14، 37 و72 من المرسوم رقم 96-041 بتاريخ 30 مايو 1996 المحدد لطرق تطبيق القانون رقم 93-19 الصادر بتاريخ 26 يناير 1993 المتعلق بمحكمة الحسابات.

اجتمعت غرفة المشورة بمحكمة الحسابات في جلستها ليوم 19 دجمبر 2019 في قاعة الاجتماعات بالمحكمة وذلك في تشكيلتها التالية:

ـ سيدنا عالي ولد سيدي ولد الجيلاني رئيس المحكمة، رئيسا؛

ـ صمب ولد سالم، رئيس غرفة المؤسسات العمومية، عضوا؛

ـ أحمد ولد بداد، رئيس غرفة المالية العامة، عضوا.

وعن غرفة المالية العامة:

ـ عبد الله ولد أحمد، مستشار، عضوا؛

ـ عبد الله ولد بمب، مستشار، عضوا؛

ـ محمدن ولد باباه ولد هله، مستشار، عضوا؛

ـ أحمد بزيد ولد محمد محمود، مستشار، عضوا.

وعن غرفة المؤسسات العمومية :

ـ محمد عبد الله ولد محمد سالم، مستشار، عضوا؛

ـ جعفر سيدي محمد بلال، قاض منتدب، عضوا.

عن كتابة الضبط :

عبد الله محمدو هدو، كاتب ضبط رئيسي، مسجلا نتائج المداولة.

وقد داولت الغرفة وأقرت

التقرير التالي المتعلق بمشروع قانون التسوية لسنة 2018، والملحقين المتعلقين بالتصريح العام بالمطابقة والتقرير الخاص عن الصندوق الوطني لعائدات المحروقات لسنة 2018.

الفهرس

تمهيد	**6**
الجزء الأول	**7**
الفصل 1: النتائج العامة لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2018	**8**
الفصل 2 : إيرادات الميزانية 2018	**10**
القسم 1 : الإيرادات الضريبية	11
الفقرة 1 –الضرائب على الأرباح والدخول	11
1.1 - الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية	12
2.1 - الضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة	14
3.1 - الضريبة على المرتبات والأجور	15
4.1 - الضريبة على الأرباح غير التجارية	16
الفقرة 2 - الرسوم على اليد العاملة	17
الفقرة 3 - الضرائب على الأملاك والمعاملات	18
الفقرة 4 - الرسوم على السلع والخدمات	19
1.4- الضريبة على القيمة المضافة	20
2.4– الضريبة على رقم الأعمال	21
3.4- المكوس	22
الفقرة 5 -الضرائب على التجارة والمعاملات	23
الفقرة 6 – إيرادات ضريبية أخرى	24
القسم 2 – الإيرادات غير الضريبية	25
الفقرة 1 : عائدات المؤسسات العمومية	26
1.1- عائدات المؤسسات والهيئات المالية	26
2.1- إيرادات الصيد	26
الفقرة 2: إيرادات متفرقة	27
القسم 3 : المساعدات والهبات والإعانات	27
القسم 4 : الحسابات الخاصة للخزينة	27
الفصل 3: نفقات الميزانية	**28**
القسم 1 : نفقات الميزانية الإجمالية	28
الفقرة1: التصنيف الوظيفي	29
الفقرة 2 : التصنيف الاداري	30
الفقرة 3: تحليل الميزانية حسب الأجزاء	33
القسم 2: ميزانية التسيير	34

الفقرة1: التصنيف الإداري 34
الفقرة2: التحليل حسب الأجزاء 35
القسم 3: نفقات رأس المال (ميزانية الاستثمار) 36
الفقرة1: التصنيف الإداري 37
الفقرة2: التحليل حسب الأجزاء 38
القسم4: النفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة 38
الفقرة1: حجم النفقات المشتركة في الميزانية العامة للدولة 39
الفقرة 2: حسابات الخزينة الخاصة 40
الفقرة 3: الدين العمومي 40
الجزء الثاني 43
فصل وحيد: تسيير تراخيص الميزانية 44
أ) على مستوى الموارد: 44
ب) على مستوى النفقات : 45
الملحقات 47
الملحق الأول: التصريح العام بالمطابقة للسنة المالية 2018 48
أ ـ اختصاص محكمة الحسابات 48
ب– الوثائق التي على أساسها يحرر إعلان المطابقة 48
الملحق الثاني: تقرير خاص حول الصندوق الوطني لعائدات المحروقات لسنة 2018 51
أولا: التقديم 51
1-الأسس القانونية والمؤسسية 51
2- وضعية الصندوق 52
ثانيا : تدقيق قيود الصندوق 53
1 : غياب بعض الوثائق المحاسبية للمبالغ المسحوبة : 53
2 :غياب مقارنة الحسابات : 53
3 - تحصيل عشوائي 54
ثالثا : ملاحظات حول إجراءات تسيير الصندوق 55
1 - عدم تفعيل اللجنة الاستشارية للاستثمار 55
2 -توظيف العائدات 55

تمهيد

لقد تمت إحالة مشروع قانون التسوية للسنة المالية 2018 إلى محكمة الحسابات وذلك بموجب رسالة وزير الإقتصاد والمالية رقم 1110/و.أ.م/م/م.ع.خ.م.ع بتاريخ 2019/07/22 وفور تسلمها لهذا المشروع قامت المحكمة بتكليف فريق من أعضائها بإعداد التقرير المطلوب في أسرع الآجال.

وقد بذلت المحكمة الجهود الضرورية لإنجاز هذا التقرير المتعلق بمشروع قانون التسوية لسنة 2018 ووضعه تحت تصرف البرلمان في أقصر الآجال. و تسعى المحكمة بذلك إلى المساهمة في جهود الدولة للتغلب على التأخر الذي كان يحصل في إعداد قوانين التسوية، وتعتزم مواصلة هذه الوتيرة من أجل تفادي أي تأخر في إعداد هذه القوانين. وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة المكلفة بالمالية بذلت جهودا قيمة من أجل التغلب على هذا التأخر ومواصلة إعداد وتقديم مشاريع قوانين التسوية في الآجال المحددة.

وتقضي أحكام المادة 14 من القانون النظامي رقم 2018-032 الصادر بتاريخ 20 يوليو 2018 المتعلق بمحكمة الحسابات؛ على أنه "تساعد محكمة الحسابات البرلمان والحكومة في الرقابة على تنفيذ قوانين المالية...".

وتتجلى بعض أوجه مساعدة محكمة الحسابات للسلطتين التنفيذية والتشريعية في التقرير الذي تعده هذه الهيئة كل سنة حول مشروع قانون التسوية طبقا لمقتضيات النصوص التشريعية والتنظيمية.

وقد حددت المادة 72 من المرسوم 041/96 بتاريخ 1996/05/30 المحدد لطرق تطبيق القانون 93-19 المتعلق بمحكمة الحسابات مضمون وبنية التقرير المتعلق بمشروع قانون التسوية حيث نصت على أنه "يتضمن التقرير جزئين، يظهر الأول منهما نتائج تنفيذ قوانين المالية مع تبيان الملاحظات الناتجة عن مقارنة التوقعات والاعتمادات مع الإنجازات وكذلك أثر عمليات الميزانية وعمليات الخزينة على الوضعية المالية للدولة.

وأما الجزء الثاني فيعرض ويقارن، إذا لزم الأمر، مختلف القرارات التي سمحت بالانتقال من العمليات المتوقعة إلى العمليات المنجزة فعلا. كما تعبر المحكمة فيه عن آرائها حول التسويات المقترحة في قانون التسوية".

سيدنا عالى ولد سيدي ولد الجيلاني

الجزء الأول

الفصل 1: النتائج العامة لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2018

بلغت التوقعات الأولية للإيرادات والنفقات المقررة في القانون رقم 2018-001 بتاريخ 2018/01/11 المتضمن لقانون المالية الأصلي لسنة 2018 ما قدره 51.842.639.400 أوقية ورفعها القانون رقم 2018-043 بتاريخ 2018/12/18 المتضمن لقانون المالية المعدل لسنة 2018 إلى 53.988.657.378 أوقية أي بزيادة قدرها 2.146.017.978 أوقية.

إلا أن الحساب العام للإدارة المالية وحسابات التسيير المحالة إلى محكمة الحسابات مع مشروع قانون التسوية لسنة 2018 حدد هذه التوقعات بصفة نهائية بمبلغ 54.304.642.793,00 أوقية بالنسبة للإيرادات و53.728.707.207 أوقية بالنسبة للنفقات.

وتشير المحكمة إلى أنها لم تجد شروحا تبرر وجود هذه الفروقات بين الحساب العام للإدارة المالية وحسابات التسيير المحالة من جهة وقانون المالية المعدل من جهة أخرى التي تتكرر للسنة الثانية على التوالي وعليه فإن تحليل الأرقام التالي سيكون على أساس المعطيات الواردة في الحساب العام للإدارة المالية وفي حسابات التسيير.

وقد تم إعداد النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2018 على النحو التالي:

طبيعة العمليات	الأعباء (بالأوقية)	الموارد (بالأوقية)
أ- عمليات ذات طابع نهائي		
الإيرادات الضريبية		38.552.966.751,00
إلإيرادات غير الضريبية (خارج النفط)		10.614.781.203,10
إيرادات رأس المال		550.971.187,70
إيرادات نفطية (سحب ص.وط. للعائدات النفطية)		3.119.710.000,00
عائدات استثنائية (بما فيها الهبات)		1.504.781.187,20
نفقات التسيير	26.144.843.714,46	
الدين العمومي موزع بين :	8.995.187.713,95	
- الفوائد	2.651.632.007,80	
- إهلاك الدين	6.343.555.706,15	
نفقات مشتركة ومتفرقة	4.211.065.480,42	
اقتناء أصول ثابتة	9.489.235.327,54	
قروض ممنوحة		
سلفات ممنوحة		
ب - عمليات ذات طابع مؤقت		
حسابات القروض	455.000.000,00	
حسابات السلف		
المساهمات		
ج - حسابات التحويل الخاصة		
الإيرادات		2.348.484.228,63
النفقات	2.535.189.238,21	
المجموع العام	**51.830.521.474,58**	**56.691.694.557,64**

وقد حددت النتيجة النهائية للميزانية العامة لسنة 2018 على النحو التالي :

الإيرادات	**56.691.694.557,64 أوقية**
النفقات	**51.830.521.474,58 أوقية**
فائض الإيرادات على النفقات	**4.861.173.083,06 أوقية**

وقد حددت النتيجة النهائية للحسابات الخاصة للخزينة لسنة 2018على النحو التالي :

إيرادات حسابات التحويل الخاصة	**2.348.484.228,63 أوقية**
نفقات حسابات التحويل الخاصة	**2.535.189.238,21 أوقية**
عجز الإيرادات عن النفقات	**186.705.009,58أوقية**

وحسب المعطيات الواردة في الوثائق المرفقة بمشروع قانون التسوية (الحساب العام للإدارة المالية وحسابات التسيير) فقد بلغت إيرادات الميزانية العامة المنجزة **56.691.694.557,64 أوقية** وبلغت النفقات المنفذة **51.830.521.474,58 أوقية**، وهو ما نتج عنه فائض في الإيرادات مقابل النفقات قدره **4.861.173.083,06** أوقية مقابل فائض في سنة 2017 قدره **1.479.758.294,98 أوقية (14.797.582.949,79 أوقية قديمة)** أي زيادة كبيرة بقيمة مطلقة قدرها 3.381.414.788,08 أوقية.

وخلال سنة 2018 بلغت إيرادات الميزانية الإجمالية المنجزة 54.343.210.329,01 أوقية من أصل تقديرات قدرها 53.224.842.793,00أوقية وهو ما يمثل نسبة تحصيل قدرها 102,10 %.

أما نفقات الميزانية النهائية المنفذة لهذه السنة فقد بلغت 49.295.332.236,37 أوقية من أصل توقعات قدرها 50.728.707.207أوقية أي نسبة تنفيذ قدرها 97,17 %.

الفصل 2 : إيرادات الميزانية 2018

تتكون إيرادات الميزانية من الإيرادات الضريبية (الباب 01) والإيرادات غير الضريبية (الباب 02) وإيرادات رأس المال (الباب 03) والمساعدات والهبات والإعانات (الباب 04) وإيرادات الحسابات الخاصة للخزينة (الباب 05) والإيرادات الاستثنائية (الباب 06).

وقد بلغت التوقعات النهائية لإيرادات الميزانية 54.304.842.793 أوقية وبلغت محاصيلها 56.691.694.557,64 أوقية أي بنسبة تحصيل 104,39%. وتتوزع بين الأبواب على النحو التالي :

طبيعة الإيرادات	التوقعات بالأوقية	المحاصيل بالأوقية
الإيرادات الضريبية (الباب 01)	35.257.743.553	38.552.966.751,00
الإيرادات غير الضريبية (الباب 02)	14.508.339.450	13.734.491.203,10
إيرادات رأس المال (الباب 03)	655.000.000	550.971.187,70
المساعدات والهبات والإعانات (الباب 04)	1.400.000.000	201.021.397,20
إيرادات الحسابات الخاصة للخزينة (الباب 05)	1.090.000.000	2.348.484.228,63
الإيرادات الاستثنائية (الباب 06)	1.393.759.790,00	1.303.759.790,00
المجموع	**54.304.842.793**	**56.691.694.557,64**

ويمكن تحليل هذه الإيرادات من ملاحظة أن إيرادات رأس المال لا تمثل سوى نسبة 0,97 % من إيرادات الميزانية. وكذلك فإن الإيرادات الاستثنائية كما يتضح من تسميتها لا تخضع لمعايير موضوعية في تقديراتها أو محاصيلها وعليه فإنه من الصعب إخضاعها لقواعد تحليلية معينة. وزيادة على ذلك فإن حجمها زهيد حيث انها لا تمثل سوى 2,46 % من الإيرادات المنجزة.

وعليه فإن هاتين الفئتين من الإيرادات لا تتطلب التحليل هنا.

القسم 1 : الإيرادات الضريبية

تتألف هذه الفئة الضريبية من ستة فصول بلغت توقعاتها النهائية 35.257.743.553 أوقية ومحاصيلها 38.552.966.751,00 أوقية موزعة كما يلي :

طبيعة الإيرادات	التوقعات بالأوقية	المحاصيل بالأوقية
ضرائب على الأرباح والدخول	10.547.448.365	11.312.229.133,82
رسوم على إليد العاملة	118.650.000	44.048.373,75
ضرائب على الأملاك والمعاملات	500.000.000	181.949.173,29
رسوم على السلع والخدمات	17.274.786.730	18.509.976.013,78
ضرائب على التجارة والمعاملات	5.941.683.458	7.778.531.993,96
إيرادات ضريبية أخرى	875.175.000	726.232.062,40
المجموع	**35.257.743.553**	**38.552.966.751,00**

ويبين الرسم البياني التالي مقارنة بين توقعات ومحاصيل هذا الجدول (المبالغ بمليارات الأوقية):

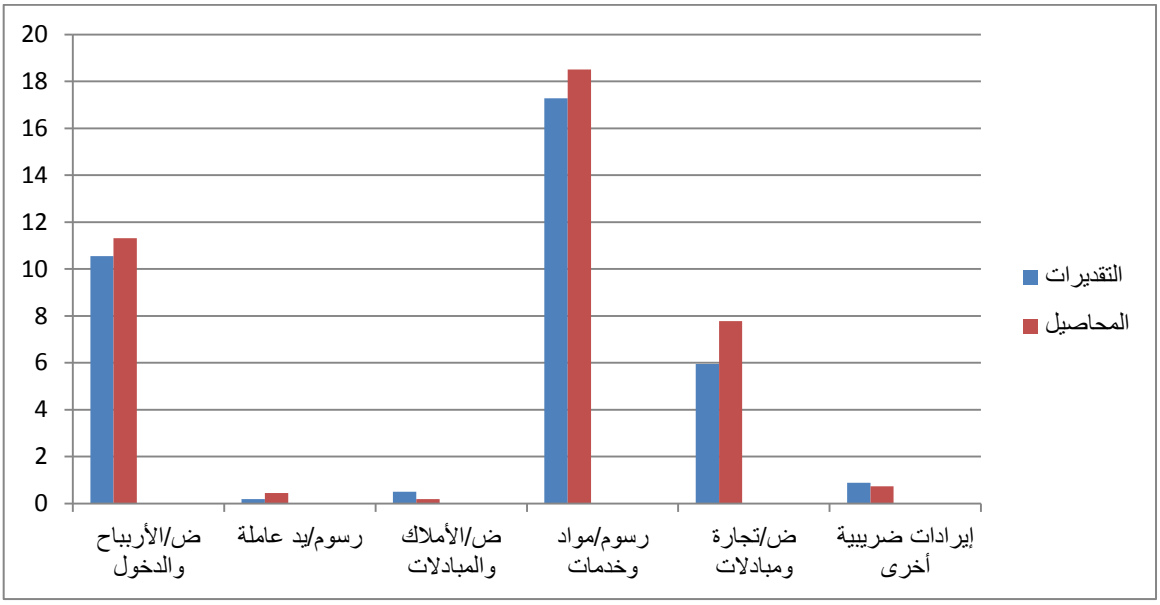

الفقرة 1 –الضرائب على الأرباح والدخول

يتكون هذا الفصل من جميع الضرائب المتعلقة بالأرباح والدخول مثل الضريبة العامة على الدخل والضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والضريبة على الأرباح غير التجارية

والضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على الدخول العقارية والضريبة على المرتبات والأجور.

وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا الفصل بمبلغ 10.547.448.365 أوقية ولم يغيرها قانون المالية المعدل. ومقارنة بالسنة الماضية التي بلغت التوقعات النهائية فيها 9.762.995.800 أوقية (97.629.958.000 أوقية قديمة) لوحظ ارتفاع قدره 784.452.265 أوقية أي نسبة 8,03 %.

وفيما يتعلق بالمحاصيل فقد بلغت 11.312.229.133,82 أوقية مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 764.780.768,82 أوقية أي ما يمثل نسبة تحصيل 107,25 % وزيادة قدرها 1.044.259.056,17 أوقية أي نسبة 10,17 % مقارنة بمستوى محاصيل السنة الماضية البالغة 10.267.970.077,46 أوقية (102.679.700.774,65أوقية قديمة).

وقد تظهر نظرة فاحصة لمحتويات هذا الفصل أن بنوده الأساسية هي الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والضريبة على الأموال المنقولة والضريبة على المرتبات والأجور لأنها تستحوذ لوحدها على 9,745 مليار أوقية أي ما يمثل 92,39 % من توقعاته. وستتم معالجة الضريبة على الأرباح غير الصناعية للفت النظر إلى ضعف مستواها سواء بالنسبة لتوقعاتها (2,8 مليون أوقية فقط) أو لمحاصيلها (لم تشهد أي تحصيل) مقارنة بالمستوى الذي ينبغي أن تكون عليه.

1.1 - الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 5.444.644.135 أوقية ولم يغيرها قانون المالية المعدل. ومقارنة بالسنة الماضية التي كانت توقعاتها 5.089.907.400 أوقية (50.899.074.000 أوقية قديمة) يلاحظ ارتفاع قدره 354.736.735 أوقية أي نسبة 6,97%.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 5.587.165.590,79 أوقية مسجلة بذلك فائضا طفيفا على التوقعات قدره 142.521.455,79 أوقية أي نسبة تحصيل 102,62 % في حين سجلت زيادة قدرها 563.075.446,78 أوقية أي بنسبة 11,21 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 5.024.090.144,01 أوقية(50.240.901.440,10 أوقية قديمة).

وتأتي هذه المحاصيل من تسديدات مسبقة الدفع ومن الإشعارات بالتحصيل حيث بلغت الأولى 5.586.921.121,23 أوقية أي نسبة 99,99 % والثانية 244.469,56 أوقية أي نسبة 0,01 %.

ويبيّن الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبالغ بمليارات الأوقية بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التقديرات بالأوقية	المحاصيل بالأوقية
2014	4.658.878.900	4.603.804.317
2015	4.554.567.619	5.484.528.488
2016	4.934.985.000	4.766.299.006
2017	5.089.907.400	5.024.090.144
2018	5.444.644.135	5.587.165.591

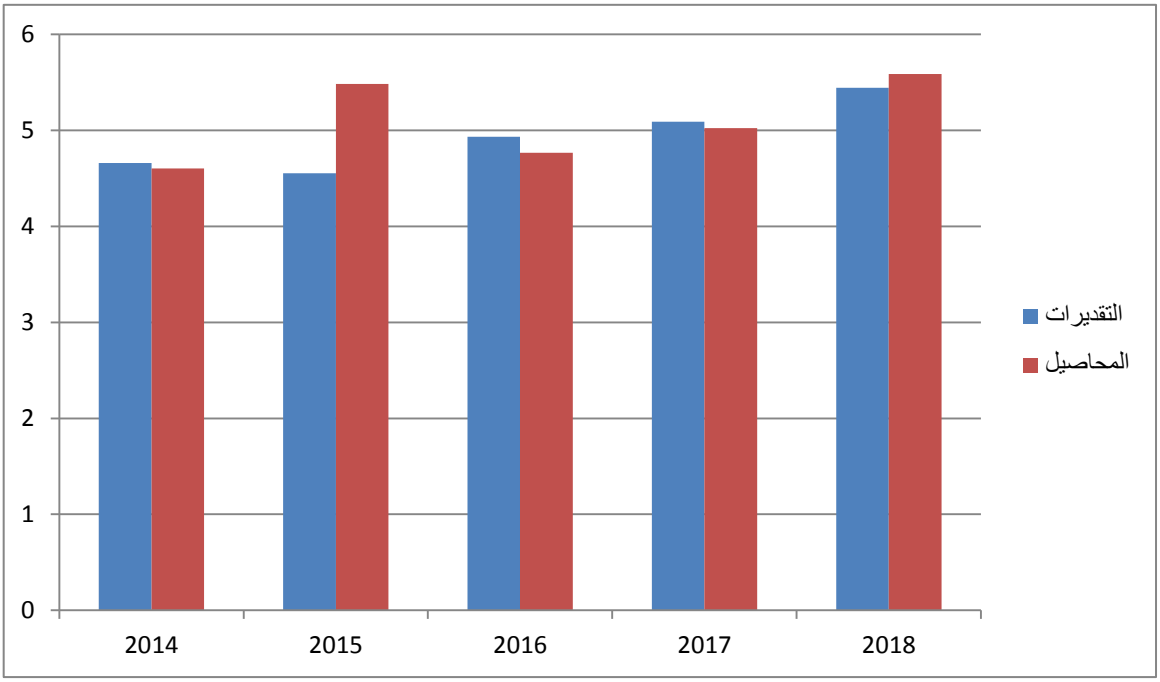

ويمكن القول بأن هذا الأمر يتعلق كما هو الحال في السنوات الماضية بالضريبة الجزافية الدنيا المحصلة إما عن طريق الاقتطاعات على الفواتير المستحقة على الدولة وإما عن طريق تصفيات قامت بها مصالح الجمارك بمناسبة عمليات الاستيراد التي يقوم بها الخاضعون للنظام الحقيقي.

لذلك فإن محكمة الحسابات تحرص على أن تكرر ملاحظاتها الواردة في تقاريرها السابقة والتي تشير إلى الخروقات الملاحظة في تضخم الضريبة الجزافية الدنيا بالنسبة للأرباح الصناعية والتي لم تكن أصلا إلا تسبقة منها وأصبحت اليوم المصدر الرئيسي للإيرادات.

2.1 - الضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 500.000.000 أوقية ولم يغيرها قانون المالية المعدل. ومقارنة بتوقعات الضريبة في السنة الماضية التي كانت تبلغ 400.000.000 أوقية (4.000.000.000 أوقية قديمة) فقد سجلت زيادة قيمتها 100.000.000 أوقية أي نسبة 25 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 517.098.703,84 أوقية مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 17.098.703,84 أوقية وهو ما يمثل نسبة تحصيل قيمتها 103,42 % كما سجلت زيادة أخرى بلغت 142.846.956,75 أوقية أي نسبة 38,17 % مقارنة بمستواها في السنة الماضية حيث كانت تبلغ 374.251.747,09 أوقية (3.742.517.470,90 أوقية قديمة).

ويبيّن الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة خلال السنوات الخمس الأخيرة(المبالغ بملايين الأوقية بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التقديرات بالأوقية	المحاصيل بالأوقية
2014	789.000.000	720.450.898
2015	313.679.400	454.287.174
2016	400.000.000	373.236.854
2017	400.000.000	374.251.747
2018	500.000.000	517.098.704

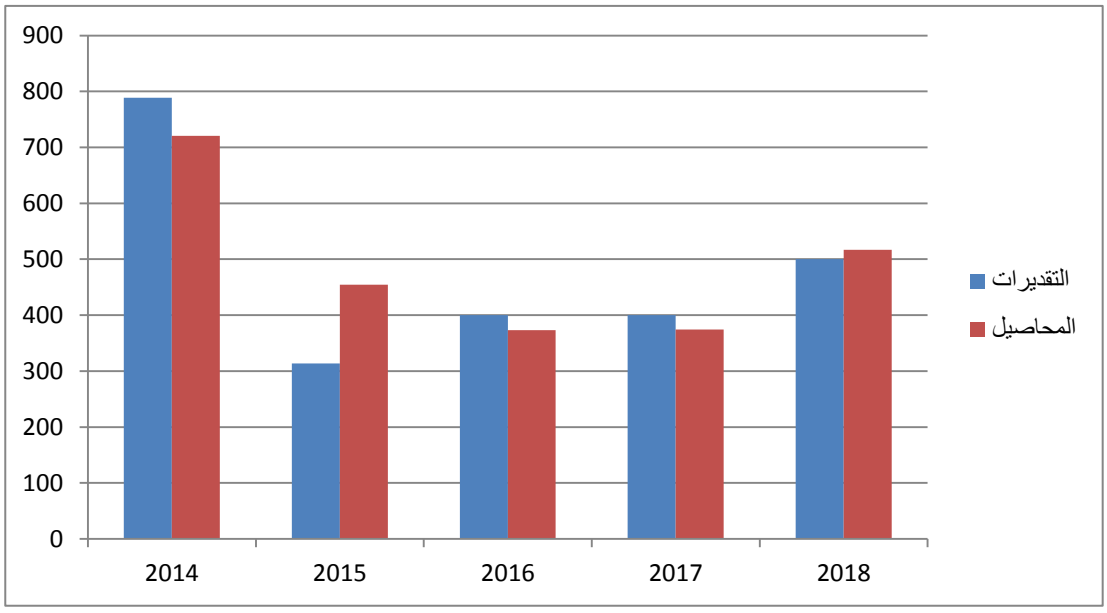

يمكن الجدول والرسم البياني أعلاه من ملاحظة أن مستوى تزايد توقعات ومحاصيل إيرادات الضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة ظل مستقرا نسبيا حول 500 مليون أوقية منذ 2014 مع ارتفاع قارب 800 مليون أوقية في هذه السنة وتراجع قارب 300 مليون أوقية سنة 2015.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية المحاصيل (ما عدا 4.000 أوقية) ناتجة كالمعتاد من التسديدات مسبقة الدفع.

3.1 - الضريبة على المرتبات والأجور

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 3.800.000.000 أوقية ولم يغيرها قانون المالية المعدل. ومقارنة بالسنة الماضية حيث كانت التوقعات تبلغ 3.684.568.200 أوقية (36.845.682.000 أوقية قديمة) فقد سجلت ارتفاعا طفيفا قدره 115.431.800 اوقية أي نسبة 3,13 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 4.055.797.421,54 أوقية مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 455.797.421,54 أوقية وهو ما يمثل نسبة تحصيل 112,66 % وزيادة قدرها 170.530.602,08 أوقية أي نسبة 4,39 مقارنة بمحاصيل السنة الماضية حيث كانت تبلغ 3.885.266.819,46 أوقية (38.852.668.194,63 أوقية قديمة).

ويعطي الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الضريبة على المرتبات والأجور خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبالغ بمليارات الأوقية بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التوقعات بالأوقية	المحاصيل بالأوقية
2014	3.883.329.700	3.817.791.657
2015	3.420.630.200	4.415.414.477
2016	3.699.568.200	3.630.134.678
2017	3.684.568.200	3.885.266.719
2018	3.800.000.000	4.055.797.421

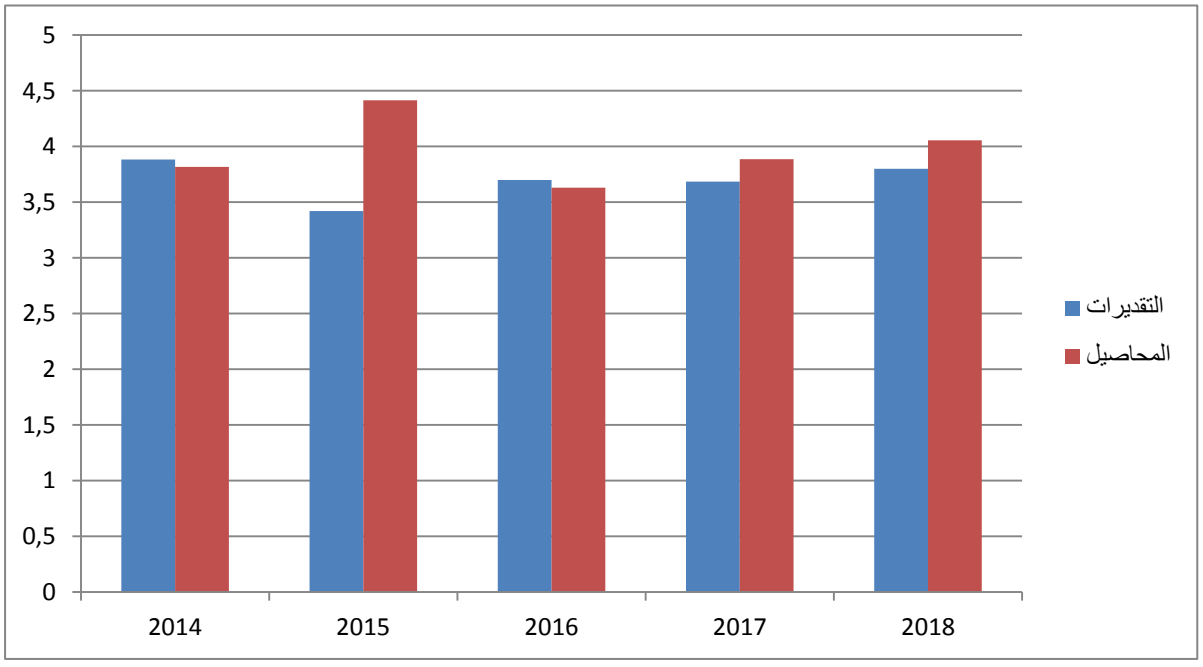

وتجدر الإشارة إلى أن جميع محاصيل الضريبة على الأجور والمرتبات ناتج من الحجز من المنبع المسجلة في خانة "التسديدات مسبقة الدفع".

وكخلاصة لا يمكن إلا أن نلاحظ أن الضريبة على المرتبات والأجور من أهم الضرائب مردودية مالية حيث تمثل محاصيلها 35,85 % من محاصيل الضرائب على الأرباح والدخول لسنة 2018 و10,52 % من مجموع الإيرادات الضريبية المنجزة في نفس السنة.

4.1 - الضريبة على الأرباح غير التجارية

بلغت تقديرات هذه الضريبة المحددة في قانون المالية الأصلي لسنة 2018 ما قدره 2.804.230 أوقية فقط ولم يغيرها قانون المالية المعدل.

أما محاصيل السنة فقد كانت معدومة سنة 2018 وضئيلة سنة 2017 (33.900 أوقية أي 339.000 أوقية قديمة).

ولم يزل مستوى محاصيل هذه الضريبة يتناقص من سنة لأخرى منذ العام 2006 حيث كان يبلغ 60.529.400 أوقية قديمة إلى أن وصل إلى مستواه الحالى الذي أصبح شبه معدوم توقعا وتحصيلا، وهو أمر مستغرب تماما بالنسبة لهذه الضريبة التي تخضع لها فئة مهنية معتبرةمكونة من المهن الحرة التي هي في ازدياد.

وفي الواقع فإن عائدات هذه الضريبة تعتبر زهيدة جدا مقارنة بالقدرة التمويلية الهامة للأشخاص الخاضعين لها، حيث تنص المادة 32 من المدونة العامة للضرائب على أنه: "تفرض ضريبة سنوية على الأرباح المحصلة من مزاولة كل مهنة أو نشاط غير تجاريين في موريتانيا" وتشمل المهن والأنشطة غير التجارية كل المهن الحرة كالمدارس الحرة والعيادات الطبية والطب، والمحاماة، والمحاسبة والمراجعة، والصحافة، والترجمة، والخبرة، والخطاطين الخ....

وربما ترجع هذه الوضعية إلى غياب واضح للمتابعة الضريبية لهذه الشريحة المهنية التي تضم أشخاصا يتعاطون نشاطات يفترض أنها مرتفعة الدخل.

وقد سبق لمحكمة الحسابات أن نبهت على هذا الأمر في تقاريرها المتعلقة بقوانين تسوية الميزانية للسنوات السابقة. ولذلك فهي تذكر بضرورة متابعة هذه الشريحة المهنية الهامة ذات الدخل المرتفع من أجل تعميم العدالة في فرض الضريبة.

الفقرة 2 - الرسوم على اليد العاملة

يضم هذا الفصل الضريبة المهنية وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعاته بمبلغ 118.650.000 أوقية ولم يغيرها قانون المالية المعدل.

ومقارنة مع السنة الماضية التي كانت تبلغ توقعاتها 113.000.000 أوقية (1.130.000.000 أوقية قديمة) فقد سجلت الرسوم على اليد العاملة زيادة قدرها 5.650.000 أوقية أي نسبة 5,00 %.

وفيما يتعلق بالمحاصيل فقد بلغت 44.948.373,75 أوقية مسجلة بذلك عجزا كبيرا عن التوقعات قدره 73.701.626,25 أوقية أي نسبة تحصيل 38,88 % فقط وزيادة خفيفة قدرها 1.522.966,61 أوقية أي نسبة 3,51 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 43.425.407,14 أوقية (437.254.071,46 أوقية قديمة).

وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه المحاصيل ناتج كالمعتاد من التسديدات مسبقة الدفع.

ويعطي الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الرسوم على اليد العاملة خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبالغ بملايين الأوقية بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التوقعات بالأوقية	المحاصيل بالأوقية
2014	58.373.300	34.557.296
2015	51.453.270	56.488.655
2016	90.000.000	46.851.017
2017	113.000.000	43.725.407
2018	118.650.000	44.948.374

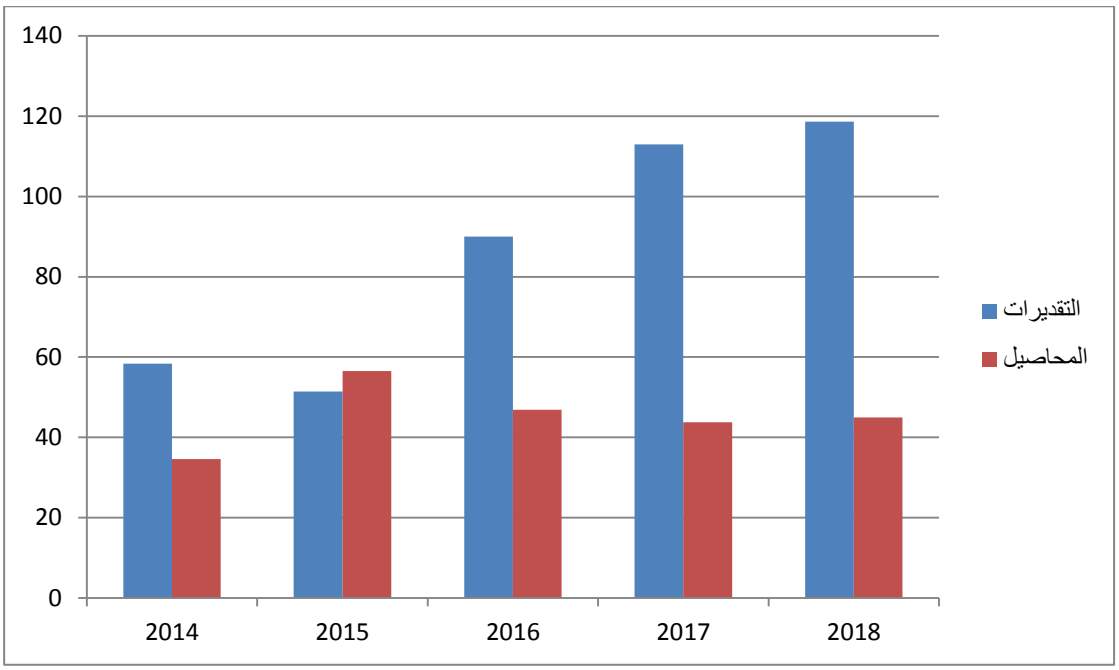

الفقرة 3 - الضرائب على الأملاك والمعاملات

يضم هذا الفصل حقوق التسجيل وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعاته بمبلغ 500.000.000 أوقية ولم يغيرها قانون المالية المعدل.

ومقارنة بمستواها في السنة الماضية حيث كانت تبلغ 453.159.400 أوقية (4.531.594.000 أوقية قديمة) فقد سجلت ارتفاعا قدره 46.840.600 اوقية أي نسبة 10,34 %.

وفيما يتعلق بالمحاصيل فقد بلغت 181.949.173,29 أوقية مسجلة بذلك عجزا كبيرا عن التوقعات بلغ 318.050.826,71 أوقية أي نسبة تحصيل 36,39% فقط وانخفاضا قدره 9.803.955,03 أوقية أي نسبة 5,11 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 191.753.128,32 أوقية (1.917.531.283,24 أوقية قديمة).

وقد نتجت جميع محاصيل حقوق التسجيل من التسديدات المسبقة الدفع علما بأن هذه العبارة لا تستعمل بمعناها الصحيح لهذه الضريبة نظرا لطبيعتها (انظر ملاحظات محكمة الحسابات الواردة في تقاريرها حول مشاريع قوانين التسوية الماضية).

ويعطي الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الضريبة على الأملاك والمعاملات خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبالغ بملايين الأوقية بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التوقعات بالأوقية	المحاصيل بالأوقية
2014	360.000.000	162.248.517
2015	450.000.000	192.661.975
2016	604.000.000	142.332.360
2017	453.159.400	191.753.128
2018	500.000.000	181.949.173

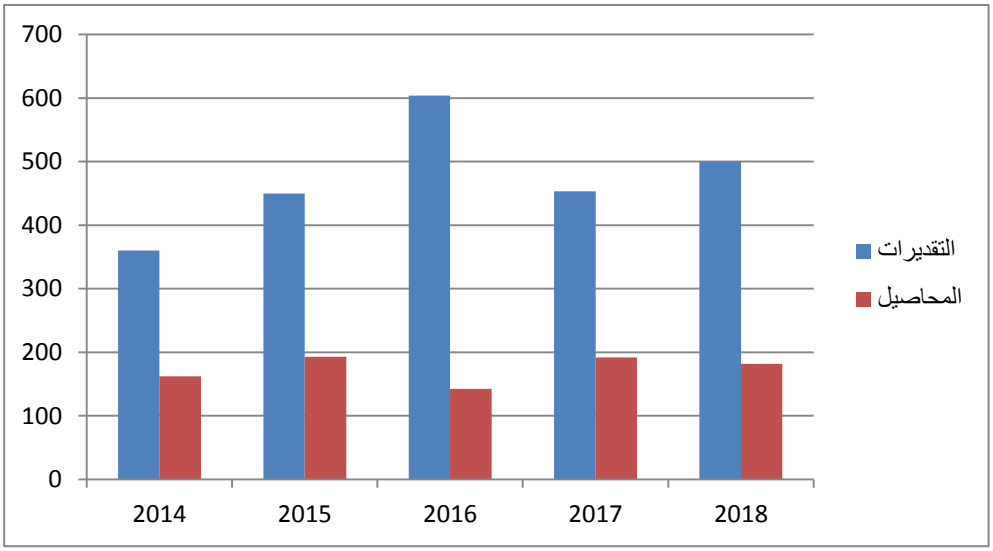

وتتساءل المحكمة هنا عن أسباب الحفاظ على مستوى توقعات هذه الفئة من الضرائب نظرا لضعف محاصيلها في السنة الخامسة على التوإلى.

كما تتساءل المحكمة أيضا عن أسباب ضعف هذه المحاصيل الذي لا يتناغم مع حجم مبادلات وتحويلات الأملاك والعقود الخاضعة لإجبارية التسجيل.

وعليه تعتبر المحكمة أن هذا الأداء المتدني لا يمكن أن يفسر إلا بضعف فعالية مصلحة التسجيل التي تكتفي بتحصيل حقوق التسجيل بالنسبة أساسا للعقود المقدمة من الأطراف وهذه الأخيرة لا تقوم بهذا الإجراء إلا إذا كانت مجبرة عليه كما هو الحال في عقود الصفقات العمومية والعقود المتعلقة بالشركات عموما وبالشركات التجارية خاصة والهادفة إلى إنشائها أو تغيير رأس مالها أو اندماجها أو تصفيتها، إلخ...

الفقرة 4 ـ الرسوم على السلع والخدمات

يضم هذا الفصل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على رقم الأعمال والرسوم على العمليات المالية والمكوس والرسوم على الخدمات المحددة (التأمين والمطارات) والرسوم على السيارات ورسوم متفرقة.

وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا الفصل بمبلغ 16.895.601.200 أوقية قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 17.274.786.730 أوقية أي زيادة بنسبة 2,24 % يقابلها مبلغ 379.185.530 أوقية.

ومقارنة بمستواها في السنة السابقة حيث كانت تبلغ 15.710.000.000 أوقية (157.100.000.000 أوقية قديمة) سجلت هذه التوقعات ارتفاعا قدره 1.914.786.730 أوقية أي نسبة 9,64 %.

وأما المحاصيل فقد بلغت 18.509.976.013,78 أوقية مسجلة بذلك فائضا خفيفا على التوقعات قدره 1.235.189.283,78 أوقية أي نسبة تحصيل قيمتها 107,15% وزيادة قدرها 2.737.555.984,26 أوقية أي نسبة 17,36 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 15.772.420.029,52 أوقية (157.724.200.295,24 أوقية قديمة).

وتشكل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على رقم الأعمال والمكوس أهم عناصر هذا الفصل حيث تبلغ توقعاتها لوحدها 16.329.786.730 أوقية أي نسبة 94,53 % من مجموع توقعاته وعليه سيقتصر التحليل عليها.

1.4- الضريبة على القيمة المضافة

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 11.700.000.000 أوقية قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 11.952.790.354 أوقية أي زيادة بنسبة 2,16 % يقابلها مبلغ 252.790.354 أوقية.

ومقارنة بمستواها في السنة السابقة حيث كانت تبلغ 10.795.000.000 أوقية (107.950.000.000 أوقية قديمة) سجلت هذه التوقعات ارتفاعا قدره 1.157.790.354 أوقية أي نسبة 10,72 %.

أما المحاصيل فقد بلغت 13.373.372.220,59 أوقية مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 1.420.581.866,59 أوقية أي نسبة تحصيل 111,88 % وزيادة قدرها 2.500.086.261,35 أوقية أي نسبة 22,99 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 10.873.285.959,24 أوقية (108.732.859.592,39 أوقية قديمة).

ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور هذه الضريبة في توقعاتها ومحاصيلها على مدى السنوات الخمس الماضية (المبالغ بمليارات الأوقية في الرسم البياني).

السنوات	التوقعات بالأوقية	المحاصيل بالأوقية
2014	9.922.983.900	9.093.832.943
2015	11.325.042.800	10.058.536.125
2016	10.600.000.000	9.685.901.404
2017	10.795.000.000	10.873.285.959
2018	11.952.790.354	13.373.372.220

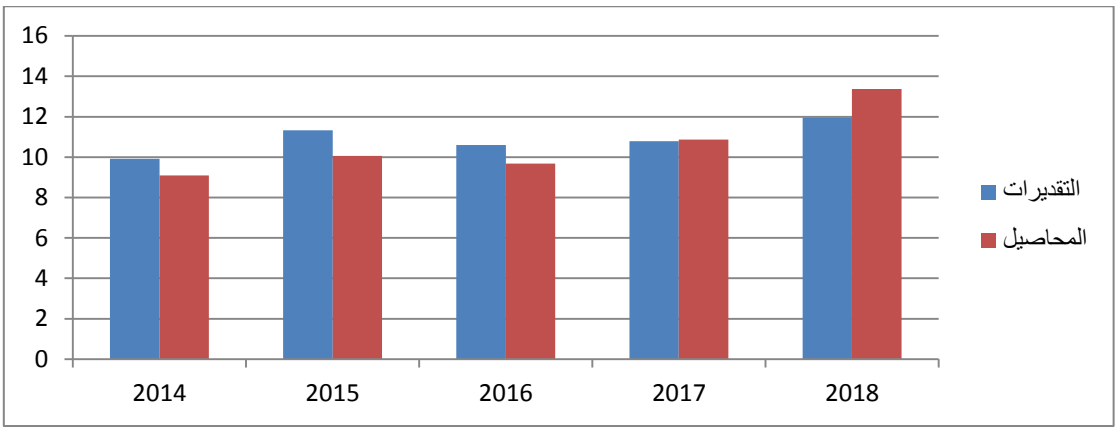

2.4– الضريبة على رقم الأعمال

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 1.260.000.000 أوقية ولم يغيرها قانون المالية المعدل.

ومقارنة بمستواها في السنة السابقة حيث كانت تبلغ 1.250.000.000 أوقية (12.500.000.000 أوقية قديمة) فقد سجلت ارتفاعا قدره 10.000.000 اوقية أي نسبة 0,80 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 408.134.958,12 أوقية مسجلة بذلك عجزا كبيرا عن التوقعات قدره 851.865.041,88 أوقية وهو ما يمثل نسبة تحصيل 32,65 % فقط وتراجعا كبيرا هو الآخر قدره 840.679.804,70 أوقية أي نسبة 67,32 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية التي كانت تبلغ 1.248.814.763,82 أوقية (12.488.147.638,23 أوقية قديمة).

وتجدر الإشارة إلى أن محاصيل هذه الضريبة ناتجة كلها من التسديدات مسبقة الدفع.

ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور هذه الضريبة في توقعاتها ومحاصيلها على مدى السنوات الخمس الماضية (المبالغ بمليارات الأوقية في الرسم البياني)

السنوات	التوقعات بالأوقية	المحاصيل بالأوقية
2014	1.795.303.400	1.572.073.216
2015	911.463.900	222.381.352
2016	420.000.000	429.997.463
2017	1.250.000.000	1.248.814.764
2018	1.260.000.000	408.134.958

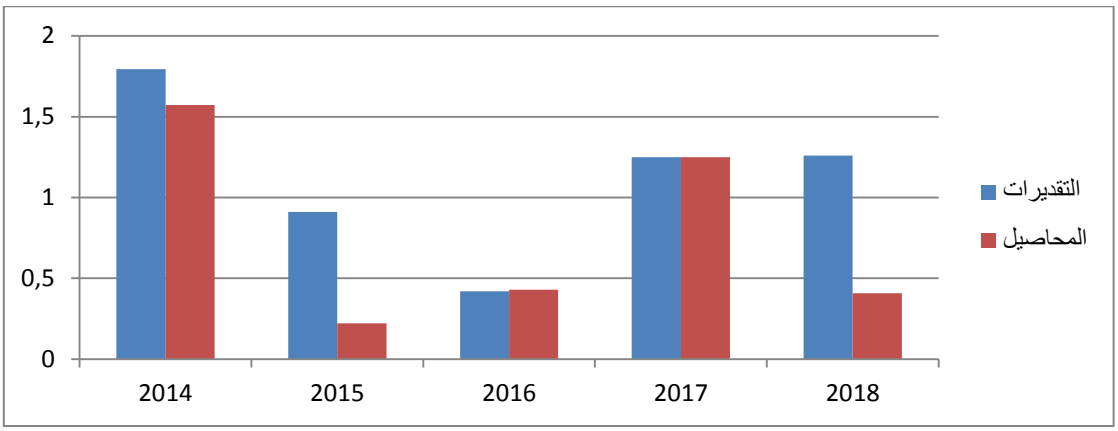

وتبين هذه المعطيات أن توقعات ومحاصيل الضريبة على رقم الأعمال شهدت تغييرات متشتتة جدا من سنة لأخرى. وهكذا فإن التقديرات بلغت 1,795 مليار في سنة 2014 قبل أن تنخفض إلى 0,911 مليارا في السنة الموالية وإلى 0,420 مليارا في السنة التي تلي ذلك ثم ارتفعت إلى 1,2 مليارا في سنتي 2017 و2018.

أما بالنسبة للمحاصيل فقد عرفت نفس الاتجاه إلا في سنتي 2015 و2018 حيث كان الانخفاض أكبر بكثير من انخفاض التوقعات (على التوالى 0,2 و0,4 مليارا).

وتشير المحكمة إلى أنها لم تجد مبررات لمختلف هذه الاضطرابات التي شهدها هذا الرسم بدون أسباب واضحة متعلقة بالظرفية الاقتصادية للبلد أو بتغيرات السوق.

3.4- المكوس

تضم هذه الفئة من الإيرادات الرسوم على المنتجات النفطية والرسوم على استهلاك الأسمنت والرسوم الأخرى (السكر).

وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا البند بمبلغ 2.990.601.200 أوقية قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 3.116.996.376 أوقية أي زيادة بنسبة 4,23 % يقابلها مبلغ 126.395.176 أوقية.

ومقارنة بمستواها في السنة السابقة حيث كانت تبلغ 2.765.000.000 أوقية (27.650.000.000 أوقية قديمة) فقد سجلت هذه التوقعات ارتفاعا قدره 351.996.376 أوقية أي نسبة 12,73 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 3.804.062.565,54 أوقية مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 687.066.189,54 أوقية وهو ما يمثل نسبة تحصيل بقيمة 122,04 % وزيادة قدرها 1.035.927.141,54 أوقية أي نسبة 37,42 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 2.768.135.424,00 أوقية (27.681.354.240,03 أوقية قديمة).

وتجدر الإشارة إلى أن محاصيل المكوس ناتجة كلها من التسديدات مسبقة الدفع.

ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور المكوس في توقعاتها ومحاصيلها على مدى السنوات الخمس الماضية (المبالغ بمليارات الأوقية في الرسم البياني).

السنوات	التوقعات بالأوقية	المحاصيل بالأوقية
2014	1.372.288.200	1.223.590.457
2015	1.411.405.600	1.626.124.038
2016	2.656.659.400	2.752.027.623
2017	2.765.000.000	2.768.135.424
2018	3.116.996.376	3.804.062.565

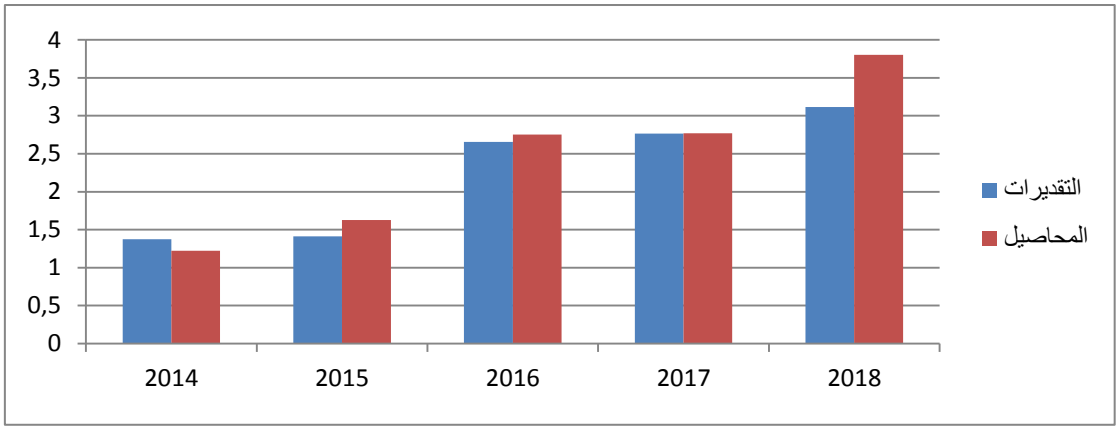

الفقرة 5 -الضرائب على التجارة والمعاملات

تشمل هذه الفئة الحقوق الجبائية عند الاستيراد ورسم الإحصاء ورسوما أخرى عند الاستيراد وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعاتها بمبلغ 5.778.610.800 أوقية قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 5.941.683.458 أوقية مسجلة بذلك زيادة قدرها 163.072.658 أوقية وهو ما يمثل نسبة 2,82 % وارتفاعا قدره 941.683.458 أوقية أي نسبة 18,83 % مقارنة بتوقعات السنة السابقة البالغة 5.000.000.000 أوقية (50.000.000.000 أوقية قديمة).

وفيما يخص المحاصيل فقد بلغت 7.778.531.993,96 أوقية مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 1.836.848.535,96 أوقية أي نسبة تحصيل بقيمة 130,91% وزيادة قدرها 2.190.134.018,09 أوقية أي نسبة 39,90 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 5.588.397.975,87 أوقية (55.883.979.758,70 أوقية قديمة).

ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور الضريبة على التجارة والمعاملات في توقعاتها ومحاصيلها على مدى السنوات الخمس الماضية (المبالغ بمليارات الأوقية في الرسم البياني).

السنوات	التوقعات بالأوقية	المحاصيل بالأوقية
2014	3.204.000.000	3.571.047.072
2015	3.543.034.600	3.858.693.460
2016	4.693.364.800	4.895.933.290
2017	5.000.000.000	5.588.397.976
2018	5.941.683.458	7.778.531.994

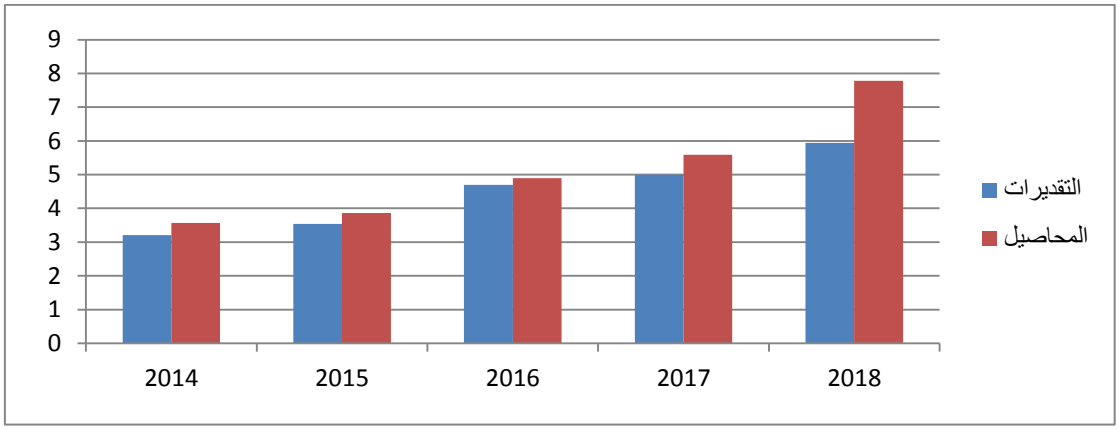

الفقرة 6 – إيرادات ضريبية أخرى

تضم هذه الفئة حقوق الطوابع وإيرادات متفرقة وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعاتها بمبلغ 875.175.000 أوقية ولم يغيرها قانون المالية المعدل.

ومقارنة بتوقعات السنة السابقة البالغة 833.500.000 أوقية (8.335.000.000 أوقية قديمة) فقد سجلت زيادة قدرها 41.175.000 أوقية أي نسبة 4,94 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 726.232.062,40 أوقية مسجلة بذلك عجزا عن التوقعات قدره 148.942.937,60 أوقية أي نسبة تحصيل 82,98 % وزيادة قدرها 473.877.401,88 أوقية أي نسبة 187,78 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 252.354.660,52 أوقية (2.523.546.605,22 أوقية قديمة).

وتشير المحكمة إلى أن نسبة تحصيل هذا النوع من الإيرادات الضريبية قد صعد فجأة سنة 2018 (187,78 %) بعد أن شهد انخفاضات متتالية خلال السنوات الثلاث السابقة (30 % سنة 2017 و26 % سنة 2016 و37 % سنة 2015).

القسم 2 – الإيرادات غير الضريبية

يتألف هذا الباب من فصلين هما عائدات المؤسسات العمومية وإيرادات متفرقة وبلغت توقعاته الأصلية 12.888.339.450 أوقية قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 14.508.339.450 أوقية مسجلة بذلك زيادة قدرها 1.620.000.000 أوقية أي نسبة 12,56 % وارتفاعا قدره 2.475.317.650 أوقية أي نسبة 20,57 % مقارنة بتوقعات السنة الماضية التي كانت تبلغ 12.033.021.800 أوقية (120.330.218.000 أوقية قديمة).

أما محاصيل هذا الباب فقد بلغت 13.734.491.203,10 أوقية مسجلة بذلك عجزا عن التوقعات قدره 773.848.246,90 أوقية أي نسبة تحصيل قيمتها 94,60 % وزيادة قدرها 2.972.150.411,52 أوقية أي نسبة 27,62 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 10.762.340.791,58 أوقية (107.623.407.915,83 أوقية قديمة).

ويعطي الجدول والرسم البياني التاليان مقارنة بين توقعات ومحاصيل الإيرادات غير الضريبية بالنسبة لسنة 2018 (المبالغ بمليارات الأوقية في الرسم البياني).

طبيعة الإيرادات	التوقعات بالأوقية	المحاصيل بالأوقية
عائدات المؤسسات العمومية	8.967.312.450	9.352.234.991
إيرادات متفرقة	5.541.027.000	4.382.256.212
المجموع	**14.508.339.450**	**13.734.491.203**

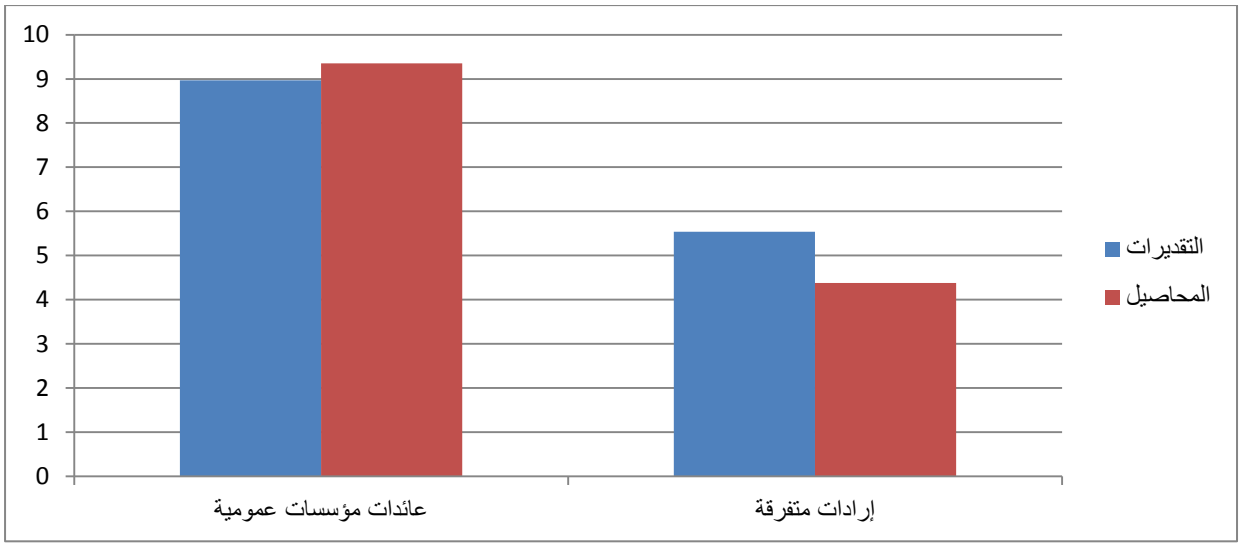

الفقرة 1 : عائدات المؤسسات العمومية

بلغت تقديرات هذا الفصل 8.967.312.450 أوقية وتم تحصيلها في حدود 9.352.234.991,08 أوقية أي نسبة تحصيل 104,29 %.

وتتكون العناصر الأساسية لهذا الفصل من عائدات المؤسسات العمومية وعائدات المؤسسات والهيئات المالية وإيرادات الصيد التي تمثل 92,15 % و92,85 % على التوالى من تقديراته ومن محاصيله.

1.1- عائدات المؤسسات والهيئات المالية

بلغت تقديرات هذا البند المسجلة في قانون المالية الأصلي 1.253.812.450 أوقية ولم يغيرها قانون المالية المعدل.

ومقارنة بتوقعات السنة الماضية البالغة 1.104.121.800 أوقية (11.041.218.000 أوقية قديمة) فقد سجلت زيادة قدرها 149.690.650 أوقية أي نسبة 13,56 %.

وتتوزع هذه التقديرات على المؤسسات على النحو التالي :

- ميناء انواذيبو المستقل 100.000.000 أوقية
- ميناء انواكشوط المستقل 350.000.000 أوقية
- شركة موريتل 703.812.450 أوقية
- مؤسسات أخرى 100.000.000 أوقية

وفيما يخص محاصيل السنة فقد بلغت 1.125.826.464,91 أوقية مسجلة بذلك عجزا عن التوقعات قدره 127.985.985,09 أوقية أي نسبة تحصيل بقيمة 89,79 % وارتفاعا قدره 93.454.793,31 أوقية أي نسبة 9,05 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية التي كانت تبلغ 1.032.371.671,60 أوقية (10.323.716.716,00 أوقية قديمة).

والمؤسسات المساهمة الرئيسية هي ميناء نواكشوط المستقل وشركة موريتل اللتان دفعتا معا 1,029 مليار أوقية أي نسبة 91,38 % من مجموع محاصيل هذا الفصل.

أما شركة سنيم التي لم يخصص لها أي اعتماد فإنها لم تدفع شيئا بينما دفع ميناء نواذيبو مبلغ 17,442 مليون أوقية أي نسبة 17,44 % فقط من توقعاته البالغة 100 مليون أوقية، كما دفع البنك المركزي الذي لم يخصص له أي اعتماد هو الأخرمبلغ 79,75 مليون أوقية.

2.1- إيرادات الصيد

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا البند بمبلغ 7.010.000.000 أوقية ولم يغيرها قانون المالية المعدل.

ومقارنة بتوقعات السنة الماضية البالغة 6.285.000.000 أوقية (62.850.000.000 أوقية قديمة) فقد سجلت زيادة قدرها 725.000.000 أوقية أي نسبة 11,53 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 7.558.179.953,40 أوقية مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 548.179.953,40 أوقية أي نسبة تحصيل 107,82% وارتفاعا قدره 1.817.351.967,59 أوقية أي نسبة 31,66 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 5.740.827.985,81 أوقية (57.408.279.858,14 أوقية قديمة).

الفقرة 2: إيرادات متفرقة

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذ البند بمبلغ 3.921.027.000 أوقية قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 5.541.027.000 أوقية مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 1.620.000.000 أوقية أي نسبة 41,31 % وزيادة قدرها 1.567.127.000 أوقية أي نسبة 39,43 % مقارنة بالسنة الماضية التي كانت توقعاتها تبلغ 3.973.900.000 أوقية (39.739.000.000 أوقية قديمة).

أما محاصيل السنة فقد بلغت 4.382.256.212,03 أوقية مسجلة بذلك عجزا بالنسبة للتوقعات قدره 1.158.770.787,97 أوقية أي نسبة تحصيل بقيمة 79,09 % وارتفاعا معتبرا قدره 2.046.522.284,84 أوقية أي نسبة 87,62 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 2.335.733.927,19 أوقية (23.357.339.271,95 أوقية قديمة).

القسم 3 : المساعدات والهبات والإعانات

بلغت تقديرات الإيرادات الحاصلة من المساعدات والهبات والإعانات في قانون المالية الأصلي 1.400.000.000 أوقية ولم يغيرها قانون المالية المعدل.

ومقارنة بالسنة الماضية التي كانت توقعاتها تبلغ 1.165.000.000 أوقية (11.650.000.000 أوقية قديمة) فقد سجلت ارتفاعا قدره 235.000.000 أوقية أي نسبة 20,17 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 201.021.397,20 أوقية مسجلة بذلك عجزا كبيرا بالنسبة للتوقعات قدره 1.198.978.602,80 أوقية أي نسبة تحصيل بقيمة 14,36 % فقط وتراجعا كبيرا هو الآخر قدره 892.253.445,43 أوقية أي نسبة 81,61 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 1.093.274.842,63 أوقية (10.932.748.426,27 أوقية قديمة).

القسم 4 : الحسابات الخاصة للخزينة

تضم الحسابات الخاصة للخزينة حسابات القروض وحسابات السلف وحسابات التحويل الخاصة وقد بلغت تقديراتها النهائية 1.090.000.000 أوقية وتم تحصيلها في حدود 2.348.484.228,63 أوقية أي نسبة 215,46 %.

ويمكن فحص هذا الباب من ملاحظة أن حسابات التحويل الخاصة هي التي تمثل البند الرئيسي منها سواء على مستوى التقديرات أو المحاصيل لأن حسابات القروض وحسابات السلف لم يخصص لها إلا مبلغ 5.000.000 أوقية أي نسبة 0,46 % لكل منها ولم تشهد أي تحصيل.

وقد بلغت تقديرات حسابات التحويل الخاصة في قانون المالية الأصلي 2.700.000.000 أوقية وأرجعها قانون المالية المعدل إلى 1.080.000.000 أوقية مسجلة بذلك تراجعا قدره 1.620.000.000 أوقية أي نسبة 40 % وانخفاضا قدره 1.864.675.300 أوقية أي نسبة 63,32 % مقارنة بالسنة الماضية التي كانت توقعاتها تبلغ 2.944.675.300 أوقية (29.446.753.000 أوقية قديمة).

أما محاصيل السنة فقد بلغت 2.348.484.228,63 أوقية مسجلة بذلك فائضا كبيرا على التوقعات قدره 1.268.484.228,63 أوقية أي نسبة تحصيل بقيمة 217,45 % وتراجعا كبيرا هو الآخر قدره 2.275.443.518,88 أوقية أي نسبة 49,21 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 4.623.927.747,51 أوقية (46.239.277.475,11 أوقية قديمة).

الفصل 3: نفقات الميزانية

سيتم تناول هذا الفصل في 4 أقسام: يتعلق الأول بنفقات الميزانية الاجمالية ويخصص الثاني لنفقات التسيير والثالث لنفقات الاستثمار في حين سيعالج الأخير الباب الخاص المتعلق بالنفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة.

القسم 1 : نفقات الميزانية الإجمالية

بلغت التراخيص الأصلية سنة 2018 ما قدره 51.842.639.400 أوقية مقابل 46.149.337.500 أوقية (461.493.375.000 أوقية قديمة) سنة 2017 وهو ما يمثل زيادة نسبتها 12,3 %.

وخلال سنة 2018 أدت تعديلات أجريت على الميزانية إلى زيادة قدرها 1.886.067.807 أوقية رفعت التراخيص النهائية إلى 53.728.707.207 اوقية مقابل 51.460.677.689,95 أوقية (514.606.776.899 أوقية قديمة) سنة 2017 اي بزيادة نسبتها 4,4 %.

وانتقلت نفقات الميزانية من 48.051.068.174,26 أوقية (480.510.681.742,67 اوقية قديمة) سنة 2017 إلى 51.830.521.474,58 أوقية سنة 2018 أي زيادة نسبتها 7,8%.

وبالمقارنة بالتراخيص النهائية حققت هذه النفقات نسبة تنفيذ إجمالي قيمتها 96,47% مقابل 93,37% سنة 2017.

الفقرة1: التصنيف الوظيفي

تتناول هذه الفقرة نفقات الميزانية الإجمالية حسب الأنواع الثلاثة من الميزانيات.

بالنسبة لجميع الأبواب هناك ثلاثة انوع من الميزانيات حسب طبيعة النفقات: ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار وميزانية حسابات الخزينة الخاصة (خاصة بالنفقات المشتركة). وحسب طبيعة النفقات فإن الميزانية تتوزع كما يلي (مع دمج جميع الأبواب بالأوقية) :

الميزانية	التراخيص	التنفيذ
الميزانية 1: التسيير	31.182.187.020 ,00	30.303.656.859,00
الميزانية 2: الاستثمار	19.546.520.187,00	18.536.675.377,00
الميزانية 6: حسابات الخزينة الخاصة	3.000.000.000,00	2.990.189.238,21
المجموع	53.728.707.207,00	51.830.521.474,58

تتميز هذه الميزانية في تنفيذها بهيمنة واضحة لنفقات التسيير كما يتضح من خلال الرسم البياني التالي:

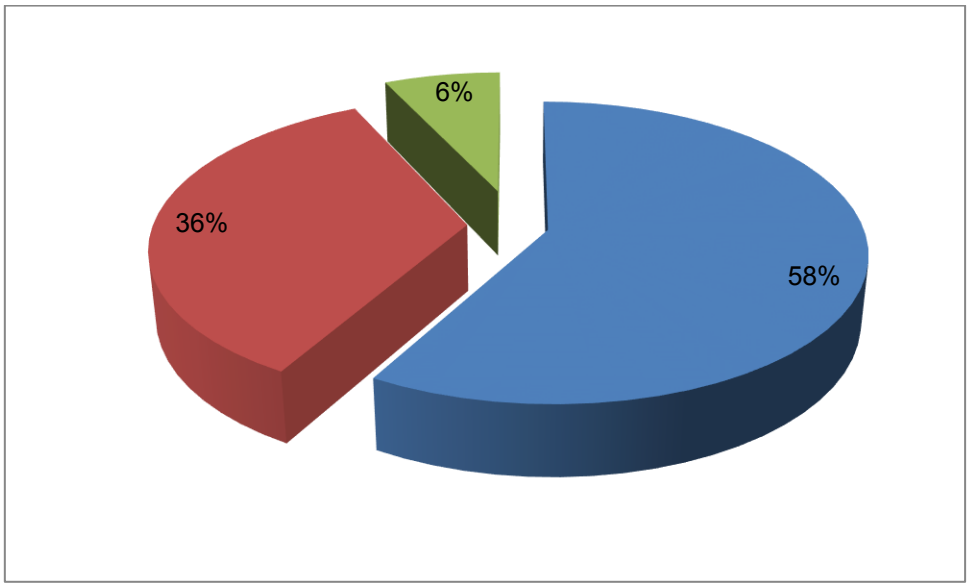

وبقيت هذه الهيمنة قائمة خلال الفترة ما بين 2017 و2018 مع زيادة طفيفة في ميزانية الاستثمار التي انتقلت من 35 إلى 36 % وانخفاض في حسابات الخزينة الخاصة التي تراجعت من 7 إلى6 %.

وقد تم جذب نسبة تنفيذ الميزانية الإجمالي إلى الأعلى بفضل زيادة مستوى تنفيذ ميزانية حسابات الخزينة الخاصة التي قاربت 100 % بينما بلغت نسبة تنفيذ ميزانتي التسيير والاستثمار على التوالي 97 % و 95 %.

الفقرة 2 : التصنيف الاداري

تتوزع هذه الميزانية على 39 بابا للقطاعات العمومية وبابين لبرنامج التدخل الاستعجالي والنفقات المشتركة أي ما مجموعه 41 بابا.

تستحوذ ثلاثة أبواب لوحدها على نصف الميزانية المنفذة فعلا وهذه الأبواب هي النفقات المشتركة ووزارة الدفاع الوطني ووزارة التهذيب الوطني.

ويتجاوز هذا التركيز ثلثي الميزانية المنفذة إذا ما أضفنا الأبواب المتعلقة بالبرنامج الاستعجالي ووزارة التجهيز والنقل ووزارة الداخلية واللامركزية.

وعلى عكس ذلك فعلى مستوى الأبواب الأقل اعتمادات فإن 12 منها أي ما يقارب الثلث تتقاسم حوالى 1% من الميزانية المنفذة و23 بابا منها أي ما يزيد على النصف تتقاسم أقل من 25%.

وتتغير نسبة التنفيذ من باب إلى آخر:

- سجلت 9 أبواب تجاوزات مقارنة مع التراخيص
  - الباب 12 (وزارة االعلاقات مع البرلمان) % 118,21
  - الباب 64 (الوظيفة العمومية) % 111,76
  - الباب 34 (مفوضية الأمن الغذائي) % 109,53
  - الباب 19 (وزارة الصيد) % 106,90
  - الباب 95 (سلطة تنظيم الصفقات) % 104,26
  - الباب 47 (السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية) % 104,24
  - الباب 39 (وزارة الشؤون الإسلامية) % 103,74
  - الباب 42 (وزارة التعليم العالي) % 102,80
  - الباب 36 (جائزة شنقيط) % 102,50

وتذكر المحكمة بخصوص هذه التجاوزات - وكما سبق أن أشارت إلى ذلك في تقاريرها السابقة - أنها تعتبر ممارسة مخالفة للترتيبات القانونية والتنظيمية المعمول بها وخاصة القانون النظامي رقم 011/78 بتاريخ 19 يناير 1978 المتعلق بقوانين المالية والأمر القانوني رقم 012/89 بتاريخ 23 يناير 1989 المتعلق بالنظام العام للمحاسبة العمومية والمعدل بالأمر القانوني رقم 2006-049 بتاريخ 28 دجمبر 2006 (المادة 29 الفقرة الأخيرة) والقانون النظامي رقم 2018-032 بتاريخ 20 يوليو 2018 المتعلق بمحكمة الحسابات.

- لم تعرف 13 بابا نسب تنفيذ تبلغ 95 % مع وجود سقف 63,44 % سجلته الوزارة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية.

ويعطي الجدول التاليبالأوقية تراخيص الميزانية العامة للدولة مع تنفيذها (التراخيص وأوامر الصرف) حسب الأبواب (الوزارات) لسنة 2018 كما وردت في الحساب العام للإدارة المالية:

الباب	التراخيص	التنفيذ
الباب 01: رئاسة الجمهورية	123 909 894,10	117 517 465
الباب 02: الوزارة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	876 341 781 ,60	555 959 759,89
الباب 03: الوزارة الأولى	190 984 227 ,3	192 881 370,18
الباب 05: الجمعية الوطنية	245 500 000	245 500 000
الباب 07: المجلس الدستوري	19000 000	19 000 000
الباب 08: محكمة الحسابات	40 302 735,9	38 458 291
الباب 09: الوزارة الأمانة العامة للحكومة	242 704 834,7	244 997 047
الباب 10: وزارة الدفاع الوطني	5 690 592 986.8	5 471 961 463.8
الباب 11: وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	804 617 188,6	790 267 220,8
الباب 12: وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	193 273 646 ,8	228 471 140.6
الباب 14: وزارة العدل	437 454 336,7	419 087 122,07
الباب 16: الوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية	568 940 928,2	522 737 113,19
الباب 17: وزارة الاقتصاد والمالية	713 205 205 ,3	652 584 463 ,71
الباب 18: وزارة التجارة والصناعة والسياحة	83 822 811,90	77 917 671,32
الباب 19: وزارة الصيد والاقتصاد البحري	345 513 460,6	372 971 702 ,85
الباب 21: وزارة التجهيز والنقل	3 112 055 678,4	3 099 477 143,94
الباب 23 : اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات	20 000 000	20 000 000
الباب 25 : وزارة التهذيب الوطني	4 959 113 744,8	4 650 933 507 ,52
الباب 26 : وزارة الزراعة	890 444 195,5	633 181 716 ,33
الباب 27: وزارة البيطرة	229 212 264	156 260 840,38
الباب 28: وزارة الشباب والرياضة	160 307 712 ,6	136 316 819 ,14
الباب 32: المحكمة العليا	56 967 988,2	60 904 006,00
الباب 34:مفوضية الأمن الغذائي	196 935 600 ,00	215 713 562,6
الباب 36: مجلس جائزة شنقيط	10 800 000	11 078 698,00

الباب 37: وزارة الثقافة والصناعة التقليدية	259 549 890,9	248 374 914,48
الباب 39: وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	293 749 029,2	304 756 047 ,72
الباب 42: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	938 889 880,5	965 201 375,72
الباب 47: السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية	14 580 000	15 199 606 ,00
الباب 53: وزارة الصحة	2 439 231 501,2	2 263 911 653,31
الباب 64: وزارة الوظيفة العمومية والشغل وعصرنة الإدارة	93 037 688 ,7	103 983 845,45
الباب 72: المجلس الاقتصادي والاجتماعي	49 543 600 ,00	34 021 800 ,00
الباب 73: وزارة الداخلية واللامركزية	2 856 452 484,90	2 809 818 088,92
الباب 75: وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	1 725 824 544,1	1 582 224 156,55
الباب 76: وزارة المياه والصرف الصحي	437 985 256,2	345 885 666
الباب 77: وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	243 018 808 ,80	233 230 264 ,18
الباب 78:وزارة البيئة والتنمية المستدامة	128 000 808,10	124 189 306,14
الباب 80:مفوضية حقوق الإنسان و العمل الإنساني	56 548 387 ,00	51 443 917,80
الباب 82:وزارة النفط والطاقة والمعادن	1 258 218 229,2	1 249 246 825,15
الباب 85: المجلس الأعلى للشباب	5 000 000,00	5 080 199,00
الباب 94: وزارة التشغيل والتكوين المهني	447 892 508 ,70	389 473 898 ,32
الباب 95: سلطة تنظيم الصفقات العمومية	24 300 000,00	25 340 113
الباب 97: برنامج التدخل الاستعجالي	4 100 000 000,00	4 098 432 106,58
الباب 99: النفقات المشتركة وأعباء الدين وح.خ.خ.	18 124 883 367,70	18 025 522 853,85
المجموع	**53 728 707 207,00**	**51 830 521 474,58**

الفقرة 3: تحليل الميزانية حسب الأجزاء

تتناول هذه الفقرة تنفيذ الميزانية العامة للدولة حسب الأجزاء، بعد دمج الأبواب وطبيعة النفقات. ويعطي الجدول التالي تراخيص وتنفيذ هذه الميزانية.

الجزء	الترخيص	التنفيذ
ج1: الأجور والمرتبات والملحقات	14 520 097 555,6	14 050 701 574,00
ج2 : نفقات السلع والخدمات	6 906 826 135,4	6 496 993 010,04
ج3: أعباء الدين	2 652 142 891,00	2 651 632 007,8
ج4 : إعانات وتحويلات أخرى	8 674 956 123,00	8 586 309 768,51
ج5: إعتمادات غير موزعة	1 222 639 400	1 221 904 842,23
ج6 : اقتناء أصول ثابتة	10 402 045 102,00	9 489 235 327 ,54
ج8 : إهلاك الدين	6 350 000 000	6 343 555 706,15
ج9:سلف وتسبيقات ومساهمات	3 000 000 000	2 990 189 238,12
المجموع	53 728 707 207,00	51 830 521 474 ,58

وتتميز بنية هذه الميزانية بهيمنة جزئين هما الأجور والمرتبات واقتناء أصول ثابتة حيث يشكلان معا نسبة 45% من تنفيذ الميزانية كما يتضح ذلك من الرسم البياني التالي.

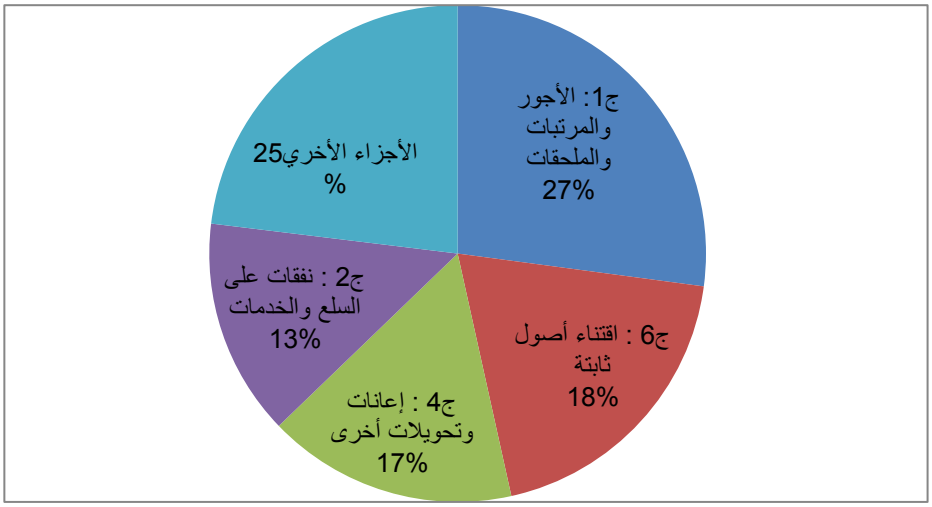

لقد شهدت الأجزاء المتعلقة بالدين (الأعباء والإهلاك) والاعتمادات غير الموزعة والسلف والتسبيقات والمساهمات تنفيذا شبه كلي في حين شهدت الأجزاء الأخرى تنفيذا عاليا (أكبر من 90 %).

القسم 2: ميزانية التسيير

وصلت المبالغ المخصصة أصلا لنفقات التسيير 30.639.876.000 أوقية لسنة 2018 مقابل 27.841.035.500 أوقية (278.410.355.000 أوقية قديمة) لسنة 2017 وهو ما يمثل زيادة بنسبة 10,05 % .

أما التراخيص النهائية لسنة 2018 فقد وصلت إلى مبلغ 31.182.187.020 أوقية مقابل 28.525.882.238,35 أوقية (285.258.822.383,54 أوقية قديمة) سنة 2017 وذلك بفضل زيادة قدرها 542.311.020 أوقية إثر التعديلات الجارية خلال السنة أي بزيادة نسبتها 9,31 %.

وقد انتقلت ميزانية التسيير المنفذة من 27.974.583.624,79 أوقية (279.745.836.248 أوقية قديمة) سنة 2017 إلى 30.303.656.859,16 أوقية سنة 2018 وهو ما يمثل زيادة نسبتها 8,32%.

وبالمقارنة مع التراخيص فإن نسبة تنفيذ ميزانية التسيير لسنة 2018 بلغت 97,18% مقابل 98,07 % سنة 2016.

الفقرة1: التصنيف الإداري

تتمركز هذه الميزانية أساسا في الأبواب التالية:

الباب	الحجم (%)
الباب 99: النفقات المشتركة وأعباء الدين وح.خ.خ.	23,00
الباب 25: وزارة التهذيب الوطني	15,00
الباب 10 : وزارة الدفاع الوطني	15,00
الباب 97: برنامج التدخل الاستعجالي	9,00
الباب 73: وزارة الداخلية واللامركزية	8,00
الباب 53: وزارة الصحة	6,00
الأبواب الأخرى	24,00
المجموع	100,00

يتضح من الجدول أعلاه أن 3 أبواب تتقاسم لوحدها أكثر من نصف ميزانية التسيير المنفذة سنة 2018 (النفقات المشتركة ووزارة التهذيب الوطني ووزارة الدفاع الوطني).

وإذا ما تمت إضافة البرنامج الاستعجالي ووزارة الداخلية واللامركزية ووزارة الصحة إلى هذه الأبواب فإن الجزء المتقاسم سوف يزيد على 3\4 هذه الميزانية.

أما فيما يخص تحليل التنفيذ حسب الأبواب فيظهر أن الأبواب التي شهدت تجاوزات على مستوى تنفيذ ميزانياتها الاجمالية شهدت أيضا هذه التجاوزات على مستوى ميزانيات التسييرما عدا الأبواب 13 و17 و75 و76 التي شهدت تجاوزات على مستوى تسييرها دون تجاوزات على مستوى التنفيذ الإجمالي.

وعلى عكس ذلك فإن ميزانيات تسيير الأبواب التالية تميزت بنسب تنفيذ متدنية مقارنة بالنسبة الإجمالية (أقل من 94 %).

الباب	نسبة التنفيذ (%)
الباب 72 : المجلس الاقتصادي والاجتماعي	69
لباب 26: وزارة الزراعة	78
الباب 27: وزارة البيطرة	81
الباب 28: وزارة الشباب والرياضة	88
الباب 80:مفوضية حقوق الإنسان و العمل الإنساني	91
الباب 94:وزارة التشغيل والتكوين المهني	91
الباب 16 : الوزارة المنتدبة لدى وزير المالية المكلفة بالميزانية	92
الباب 53 : وزارة الصحة	92
الباب 25 : وزارة التهذيب الوطني	91
ميزانية التسيير	97

ولقد سجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أدنى مستوى تنفيذ لميزانية التسيير وذلك بنسبة 69%.

الفقرة2: التحليل حسب الأجزاء

يظهر تحليل بنية ميزانية التسيير الحجم المعتبر للجزء المتعلق بالأجور والمرتبات متبوعا بالنفقات على السلع والخدمات ثم بالإعانات والتحويلات.

وتبقى مساهمة الجزئين الآخرين (أعباء الدين والاعتمادات غير الموزعة) في ميزانية التسيير متواضعة نسبيا. وتفصل هذه البنية في الجدول والرسم البياني التاليين.

الجزء	الحجم (%)
ج1: الأجور والمرتبات	46
ج2 : نفقات على السلع والخدمات	21
ج3: أعباء الدين	9
ج4 : إعانات وتحويلات أخرى	20
ج5: إعتمادات غير موزعة	4
مجموع ميزانية التسيير	100

الرسم البياني: بنية ميزانية التسيير حسب الأجزاء

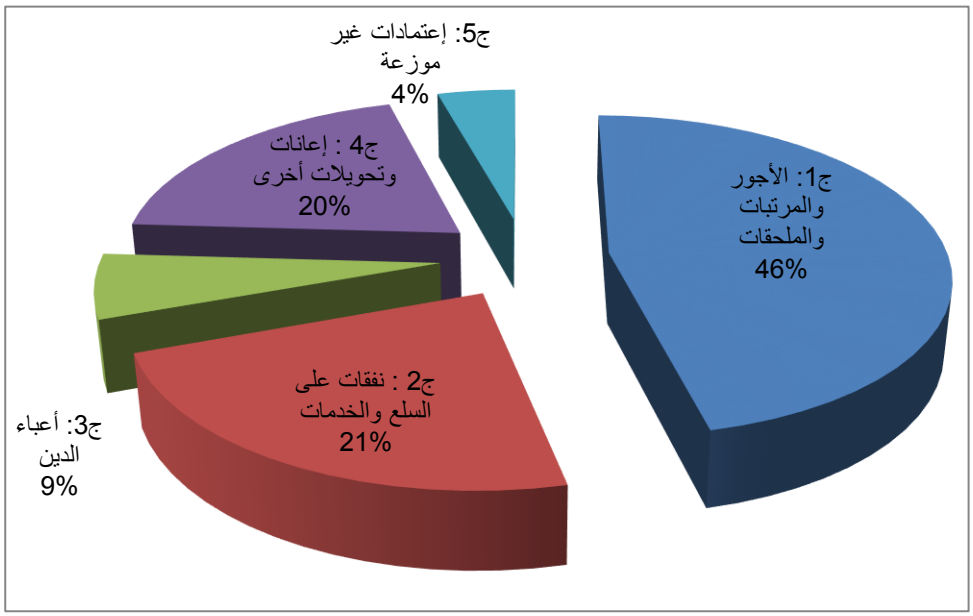

القسم 3: نفقات رأس المال (ميزانية الاستثمار)

رخص قانون المالية الأصلي لسنة 2018 نفقات الاستثمار بملبغ 18.502.763.400 أوقية مقابل 15.748.226.700 أوقية (157.482.267.000 أوقية قديمة) سنة 2017 أي زيادة بنسبة 17 %.

ونتيجة للتعديلات التي شهدتها تراخيص نفقات الاستثمار والتي زادتها بملبغ 1,04 مليار أوقية سنة 2018 مما رفعها إلى مبلغ 19.546.520.187 أوقية مقابل 16.991.628.322,2 أوقية (169.916.283.222 أوقية قديمة) سنة 2017 أي بزيادة 15,03%.

أما ميزانية الاستثمار المنفذة فقد انتقلت من 16.696.160.303,39 أوقية (166.961.603.034 أوقية قديمة) سنة 2017 إلى18.536.675.377,21 أوقية سنة 2018 أي نسبة 11,02 %.

وبالمقارنة مع التراخيص فقد سجلت هذه الميزانية نسبة تنفيذ إجمالي قدرها 95 % سنة 2018 مقابل 98,26 % سنة 2017.

الفقرة1: التصنيف الإداري

لقد تم تنفيذ هذه الميزانية بنسبة 95 % على مستوى 5 ابواب كما هو مبين في الجدول التالي.

الباب	**الحجم (%)**
الباب 99: النفقات المشتركة وأعباء الدين وح.خ.خ.	44
الباب 21: وزارة التجهيز والنقل	16
لباب 75: وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	8
الباب 97: برنامج التدخل الاستعجالي	8
الباب 10: وزارة الدفاع الوطني	6
باقي الأبواب	18
مجموع ميزانية الاستثمار	**100**

يساهم البابان الأولان المتعلقان بالنفقات المشتركة وبوزارة التجهيز والنقل في تنفيذ هذه الميزانية لوحدهما بما يزيد على 50% من تنفيذ ميزانية الاستثمار.

ويبين تحليل تنفيذ ميزانية الاستثمار حسب الأبواب أنه خلافا لميزانية التسيير لم يسجل أي باب تجاوزا للاعتمادات وأن ميزانيات الأبواب الاكثر اعتمادات تم تنفيذها بشكل كامل.

وعلى عكس ذلك فإن بعض الأبواب سجلت نسب تنفيذ متدنية نسبيا (أقل من 80 %) كما هومبين في الجدول التالي.

الباب	**نسبة التنفيذ (%)**
الباب 02:الوزارة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	56
الباب 27: وزارة البيطرة	56
الباب 16 : الوزارة المنتدبة لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية	59
الباب 94:وزارة التشغيل والتكوين المهني	65
الباب 26 : وزارة الزراعة	66
الباب 28: وزارة الشباب والرياضة	70
الباب 76 :وزارة المياه والصرف الصحي	73
الباب 77: وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	76
الباب 14 : وزارة العدل	79
ميزانية الاستثمار	**95**

الفقرة2: التحليل حسب الأجزاء

على مستوى الأجزاء تتكون ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2018 أساسا من الجزئين المتعلقين باقتناء الأصول الثابتة وإهلاك الدين. إلا أن نسبة جزء اقتناء الأصول الثابتة فقدت 5 نقاط بين 2017 و2018 لفائدة إهلاك الدين.

أما مساهمة الأجزاء المتعلقة بالأجور والمرتبات واقتناء السلع والخدمات فإنها تكاد تكون معدومة كما يتضح من الرسم البياني التالي.

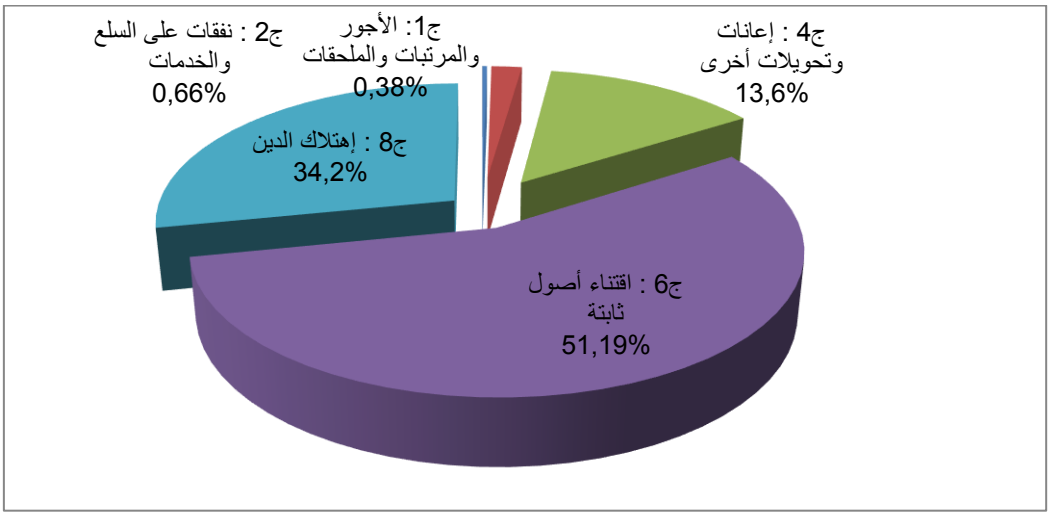

القسم4: النفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة

إن النفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة مجموعة في باب واحد يستحق أن يخصص له قسم، إذ أنه يشكل الباب الأكثر مساهمة في ميزانية الدولة وعلى المستوى الوظيفي فإنه غير موجه لنفقات قطاع معين.

ويضم هذا الباب أيضا إضافة إلى ميزانيات التسيير والاستثمار ميزانية حسابات الخزينة الخاصة والدين (أعباء وإهلاك).

وقد انتقلت التراخيص النهائية لهذا الباب من 17.257.672.011,3 أوقية (172.576.720.113 أوقية قديمة) سنة 2017 إلى 18.124.883.367,7 أوقية سنة 2018 أي زيادة 5,02 %.

وقد تم تحديد هذه التراخيص النهائية التي تشكل 33,7 % من التراخيص النهائية للميزانية مقابل 33,54 % سنة 2017 نتيجة لتعديلات بلغت 1,46 مليار أوقية مقابل 4,42 مليار أوقية (44,2 مليار أوقية قديمة) سنة 2017.

وبلغت النفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة المنفذة سنة 2018 ما قدره 18.025.522.853,85 أوقية مقابل 14.475.217.101,6 أوقية (144.752.171.016 أوقية قديمة) سنة 2017 أي نسبة 24,52 %.

ويستخلص من مقارنة تنفيذ هذا الباب مع تراخيصه أن نسبة تنفيذه بلغت 99,45 % سنة 2018 وهي أعلى من مستواها سنة 2017 حيث كانت بنسبة 83,88 %.

الفقرة1: حجم النفقات المشتركة في الميزانية العامة للدولة

لغرض هذا التحليل ستخصم نفقات التسيير والاستثمار المتعلقة بالنفقات المشتركة على التوالي من الميزانيات العامة للتسييروالاستثمار. ويعطي الجدول التالي هذه البنية بالأوقية.

الميزانية	الترخيص	التنفيذ
التسيير (خارج النفقات المشتركة)	24 237 408 020	23 440 959 371
الاستثمار(خارج النفقات المشتركة)	11 366 415 819	10 364 039 250
النفقات المشتركة	18 124 883 368	18 025 522 854
الميزانية العامة	53 728 707 207	51 830 521 474

تساهم النفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة بنسبة 34,78% من إجمالي تنفيذ ميزانية الدولة متفوقة بذلك على ميزانية رأس المال كما يتضح من الرسم البياني التالي.

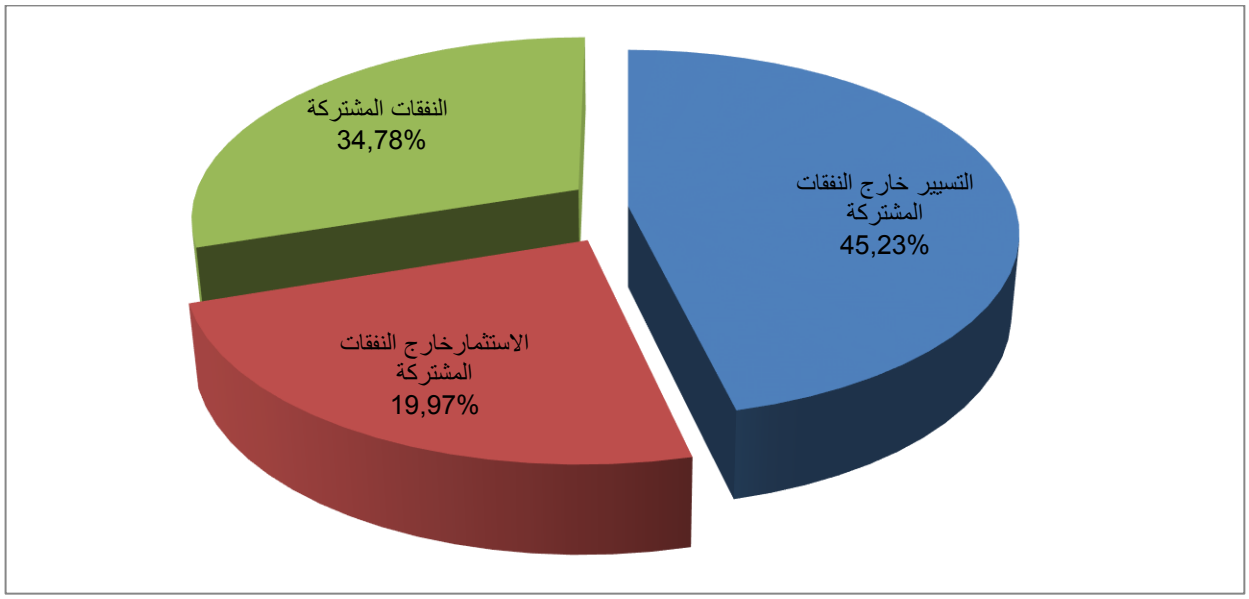

تمتاز بنية هذا الباب بالأهمية الكبرى لنفقات التسيير ووجود ميزانية حسابات الخزينة الخاصة.

وتجدر الاشارة إلى أن أعباء الدين توجد في ميزانية التسيير لهذا الباب وأن إهلاك الدين يوجد في ميزانية استثماراته.

وتصبح نسبة تنفيذ هذا الباب مرتفعة سنة 2018 (أعلى من 99 %) على عكس السنوات الماضية حيث لم تتجاوز 56 %. ويوضح الرسم البياني التالي هذا التطور.

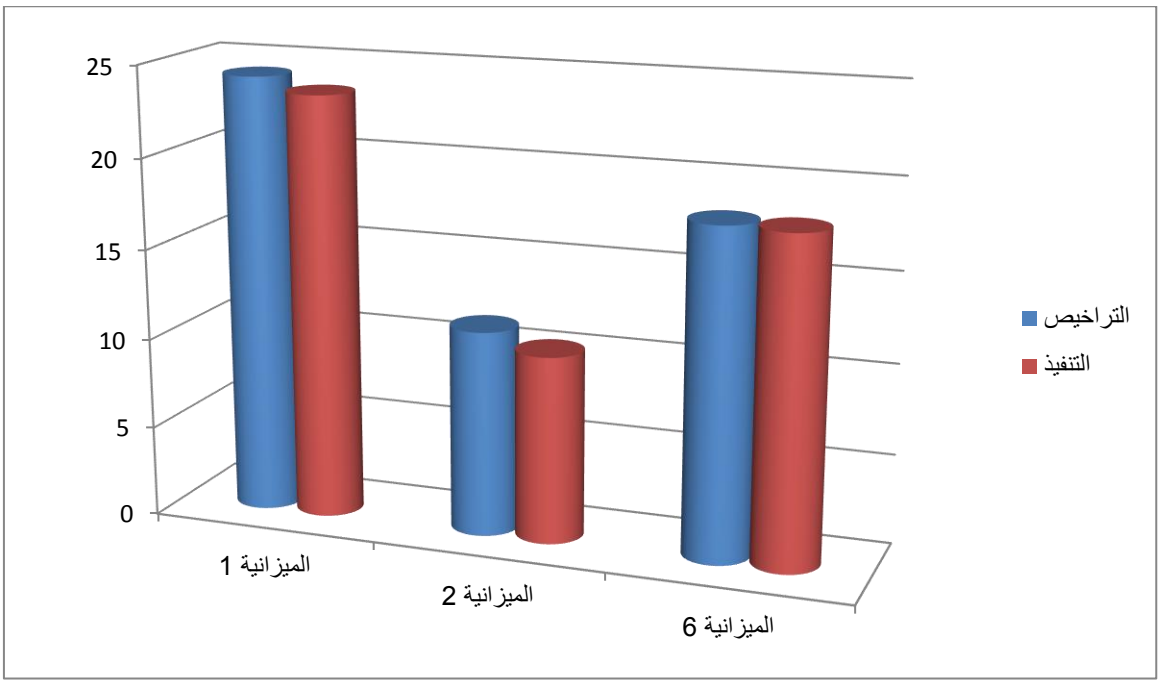

الفقرة 2: حسابات الخزينة الخاصة

تضم ميزانية حسابات الخزينة الخاصة جزءً وحيداً : السلف والتسبيقات والمساهمات، وتساهم بنسبة 16,58 % في ميزانية النفقات المشتركة.

وقد انتقلت تراخيص هذه الميزانية من 5.943.167.129,4 أوقية (59.431.671.294 أوقية قديمة) سنة 2017 إلى 3.000.000.000 أوقية سنة 2018 أي تراجع بنسبة 49,52 %.

وقد بلغت حسابات الخزينة الخاصة المنفذة 2.990.189.238,21 أوقية سنة 2018 مقابل 3.380.324.246,08 أوقية (33.803.242.460,80 أوقية قديمة) سنة 2017 أي انخفاض بنسبة 11,54.

و بالمقارنة مع التراخيص فقد سجلت هذه الميزانية نسبة تنفيذ بقيمة 99,67 % سنة 2018 مقابل 56,88 % سنة 2017.

الفقرة 3: الدين العمومي

يجدر التذكير بأن الدين العمومي يوجد في الباب المتعلق بالنفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة.

من أجل تحليل ميزانية الدين بما فيها الأعباء والإهلاك تم اعتماد تصنيف يعزل الدين عن النفقات المشتركة من جهة والنفقات المشتركة عن ميزانيات التسيير والاستثمار من جهة أخرى.

ووصلت نفقات الدين العمومي سنة 2018 إلى مبلغ قدره 8,99 مليار أوقية مقابل 6,5 مليار أوقية (65 مليار أوقية قديمة) سنة 2017 أي زيادة بنسبة 38,31% مقسم كما يلي بين الممولين (الإهلاك والفوائد مختلطة).

الممولون	المبالغ بالأوقية
AFD	296 756 319,14
ATFP	321 830 687,99
BDF	102 417 898,72
BEI	50 971 677,19
BID	1 256 743 940,53
CHINA EXIMBANK	940 965 936,66
EXIMBANK INDIA	191 119 097,29
FAD	56 766 625,74
FADEA	15 951 461,11
FADES	2 452 254 003,92
FIDA	106 419 890,44
FKDEA	355 013 207,71
FMA	1 480 647 820,32
FONDS MAURITANO ESPAGNOL DE CONVERSION	52 433 925,18
France	10 940 209,45
FSD	288 816 712,86
FSN	31 624 194,98
ICO	145 146 508,21
IDA	364 455 621,62
IRAQ	90 539 663,18
KFW	6 065 645,87
LIBYE	239 092 298,86
OPEP	136 042 066,65
المجموع	**8 993 015 413,62**

بالنسبة للسنة 2018 كما هو الحال في سنة 2017 فإن غالبية تراخيص الدين العمومي تقريبا تم تنفيذها بشكل كامل. ويعطي الجدول التالي توزيع الميزانية حسب هذا التصنيف (المبالغ بالأوقية).

الميزانية	التراخيص بالأوقية	التنفيذ بالأوقية
التسيير (خارج النفقات المشتركة)	24 237 408 020	23 440 959 371
الاستثمار (خارج النفقات المشتركة)	11 366 415 819	10 364 039 250
حسابات الخزينة الخاصة	3000 000 000	2 990 189 238
الدين	9.002.142.891	8.995.187.714
النفقات المشتركة الأخرى	6.122.740.477	6.040.145.901
مجموع الميزانية	53 728 707 207	51 830 521 474

ويستخلص من هذا الجدول ان الدين العمومي يساهم في سنة 2018 بما يزيد على 17,35% من تنفيذ الميزانية العامة للدولة مقابل 14 % سنة 2017.

الرسم البياني للنفقات المشتركة

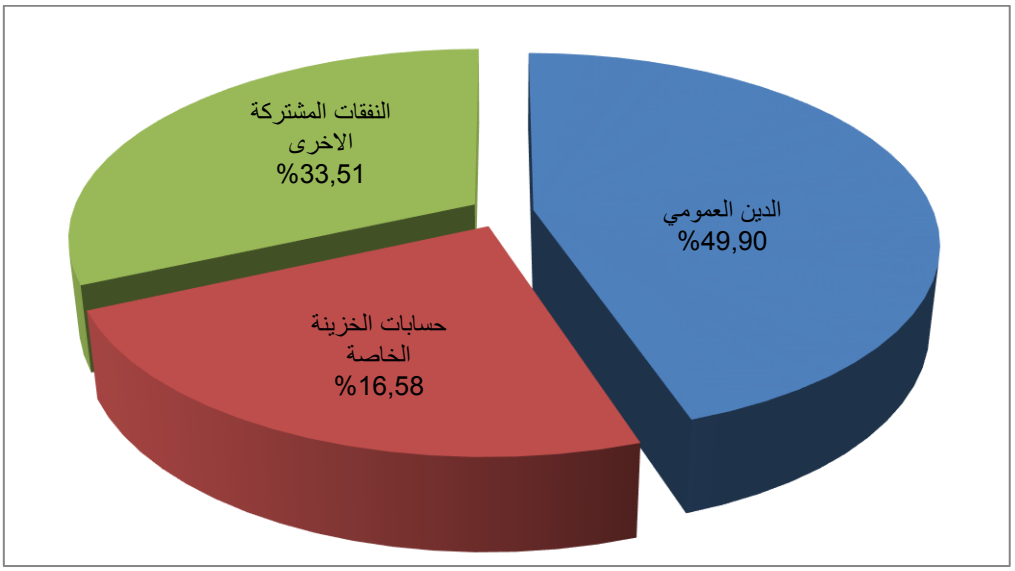

كان حجم هذا الدين سنة 2017 هو 45 % من النفقات المشتركة.

وتذكر محكمة الحسابات بأنها كانت دائما تلفت انتباه البرلمان والحكومة في تقاريرها السابقة حول مشاريع قوانين التسوية إلى الحجم المعتبر الذي يبلغه باب "النفقات المشتركة" وكذلك إلى طريقة تسييره.

وإلى هذه النفقات المشتركة ينبغي إضافة الاعتمادات غير الموزعة (7,47% سنة 2018).

الجزء الثاني

فصل وحيد: تسيير تراخيص الميزانية

يخصص هذا الفصل لدراسة الظروف التي تم فيها اتخاذ قرارات التسيير تنفيذا للعمليات المقررة والتي أذن فيها المشرع (المادة 72 من المرسوم 96-041 المحدد لطرق تطبيق القانون رقم 19-93 الصادر بتاريخ 26 يناير 1993 المتعلق بمحكمة الحسابات) وخلال السنة يمكن لهذه القرارات أن تعدل الإعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة للدولة بواسطة قانون المالية الأصلي سواء بواسطة الطرق التشريعية أو التنظيمية.

حدد قانون المالية الأصلي لسنة 2018 (قانون رقم 2018-001 بتاريخ 2018/01/18) توقعات ميزانية الدولة في إيراداتها ونفقاتها بمبلغ 51.842.639.400 أوقية وقد رفع قانون المالية المعدل لسنة 2018 (قانون رقم 2018-043 بتاريخ 2018/12/18) هذا المبلغ ليوصله إلى 53.988.657.378 أوقية وهو ما يمثل زيادة قدرها 2.146.017.978 أوقية أي نسبة 4,14 %.

ويبين الجدولان التاليان تفاصيل التغييرات التي أدخلها قانون المالية المعدل على تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2018.

أ) على مستوى الموارد:

الموارد	ق.م.أ 2018 (الأوقية)	ق.م.م 2018 (الأوقية)	الفوارق (الأوقية)
إيرادات ضريبية	34.715.485.365	35.257.743.553	542.258.188
إيرادات غير ضريبية	11.388.339.450	11.388.339.450	
إيرادات رأس المال	655.000.000	655.000.000	
دعم الميزانية	1.400.000.000	1.400.000.000	
سداد القروض والسلف	10.000.000	10.000.000	
حسابات التحويل الخاصة	2.700.000.000	1.080.000.000	-1.620.000.000
الإيرادات الإستثنائية	90.000.000	1.393.759.790	1.303.759.790
تخفيف عبء الدين	248.980.000	248.980.000	
الإقتطاع من الحساب النفطي	1.500.000.000	3.120.000.000	1.620.000.000
مجموع موارد الميزانية	**52.707.804.815**	**54.553.822.793**	**1.846.017.978**
فائض (+) عجز (-) الميزانية	865.165.415	565.165.415	-300.000.000
الإجمالي العام للموارد	**51.842.639.400**	**53.988.657.378**	**2.146.017.978**

ب) على مستوى النفقات :

الأعباء	ق.م.أ 2018 (الأوقية)	ق.م.م 2018 (الأوقية)	الفوارق (الأوقية)
السلطات العمومية وتسيير الإدارة	28.219.876.000	28.619.416.348	399.540.348
الديون العمومية	8.770.000.000	9.002.142.891	232.142.891
----- الفوائد	2.420.000.000	2.652.142.891	232.142.891
---- الإهلاك	6.350.000.000	6.350.000.000	0
نفقات استثمارية	12.152.763.400	13.367.098.139	1.214.334.739
سقف القروض والسلف الممكن منحها	450.000.000	450.000.000	0
حسابات التحويل الخاص	2.250.000.000	2.550.000.000	300.000.000
إجمالي الأعباء	**51.842.639.400**	**53.988.657.378**	**2.146.017.978**

ويمكن إجراء مقارنة قانون المالية المعدل بطريقتين : مع تراخيص قانون المالية الأصلي لسنة 2018 ومع تراخيص مشروع قانون التسوية (جدول النفقات على مستوى الحساب العام للإدارة المالية).

- المقارنة بين النفقات المتوقعة في قانون المالية المعدل لسنة 2018 والبالغة 53.988.657.378 أوقية والتراخيص المسجلة في الحساب العام للإدارة المالية المرافق لمشروع قانون التسوية والمحددة بمبلغ 53.728.707.207 أوقية والتي تظهر فارقا قدره 259.950.171 أوقية.
-
- المقارنة بين النفقات المقدرة والمنفذة في مشروع قانون التسوية (الحساب العام لإدارة المالية) وتقديرات قانون المالية المعدل لسنة 2018 والتي تظهر أن مستوى تنفيذ النفقات (51.830.521.474,58 أوقية أي نسبة 96,00 %) بقي في حدود التراخيص المرصودة.

إلا أن هذا المستوى الإجمالي للتنفيذ يخفي بعض التجاوزات المسجللة على مستوى الأبواب التالية :

- الباب 12 (وزارة االعلاقات مع البرلمان) % 118,21
- الباب 64 (الوظيفة العمزمية) % 111,76
- الباب 34 (مفوضية الأمن الغذائي) % 109,53
- الباب 19 (وزارة الصيد) % 106,90
- الباب 95 (سلطة تنظيم الصفقات) % 104,26

- الباب 47 (السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية) % 104,24
- الباب 39 (وزارة الشؤون الإسلامية) % 103,74
- الباب 42 (وزارة التعليم العالي) % 102,80
- الباب 36 (جائزة شنقيط) % 102,50

وهكذا تمت مداولته من طرف غرفة المشورة بمحكمة الحسابات خلال جلستها المنعقدة بتاريخ يوم 19 دجمبر 2019.

الرئيس
سيدنا عالي ولد سيدي ولد الجيلاني

كاتب الضبط الأول
عبد الله محمدو هـــدو

الملحقات

الملحق الأول: التصريح العام بالمطابقة للسنة المالية 2018

بعث وزير الاقتصاد والمالية بموجب الرسالة رقم 1110/و.أ.م/م/م.ع.خ.م.ع بتاريخ 2019/07/22 إلى محكمة الحسابات على دعامة إلكترونية (قرص) مشروع القانون المتضمن للتسوية النهائية لميزانية الدولة لسنة 2018 وذلك لتمكين المحكمة من إعلان المطابقة بين الحساب العام لإدارة المالية وحسابات تسيير المحاسبين الرئيسيين للدولة.

أ ـ اختصاص محكمة الحسابات

إن اختصاص محكمة الحسابات في مجال التصريح العام عن المطابقة محدد بموجب النصوص التالية:

1. القانون النظامي رقم 2018-039 الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 2018 المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية خاصة أحكام المادة 45 التي تنص على أن مشروع قانون التسوية مصحوب بوثائق من بينها تصريح المطابقة الذي تصدره محكمة الحسابات.

2. المادة 146 من الأمر القانوني رقم 012/89 الصادر بتاريخ 23 يناير 1989 المتعلق بالنظام العام للمحاسبة العمومية الذي ينص على "أن محكمة الحسابات تصدر تصريحا بالمطابقة بين الحسابات الفردية للمحاسبين والحساب العام للمالية ".

3. المرسوم رقم 041/96 بتاريخ 30 مايو 1996 المحدد لطرق تطبيق القانون 19/93 المتعلق بمحكمة الحسابات، في مادته 72 : "تحرر محكمة الحسابات سنويا (....) تقريرا حول كل مشروع قانون للتسوية كما تقوم بصياغة التصريح العام عن المطابقة في الوقت نفسه. يصدق التصريح العام بمقتضى قوة الشيء المقضى به، على مطابقة الحساب العام لقطاع المالية وحسابات تنفيذ الميزانيات الملحقة مع الحسابات التسييرية للمحاسبين."

ب– الوثائق التي على أساسها يحرر إعلان المطابقة

- الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين ومحاسبة الآمر بالصرف ؛
- الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين والحساب العام لإدارة المالية ؛
- الحساب العام لإدارة المالية وحسابات تنفيذ الميزانيات الملحقة مع حسابات تسيير المحاسبين.

وعلى ضوء ما سبق تصدر محكمة الحسابات التصريح التالي :

بعد الاطلاع على الحساب العام لإدارة المالية المعد من طرف مدير الخزينة والمحاسبة العمومية والمرسل على دعامة إلكترونية (قرص) إلى محكمة الحسابات بموجب رسالة وزير الاقتصاد والمالية رقم 1110/و.أ.م/م/م.ع.خ.م.ع بتاريخ 2019/07/22 مرفوقا بالعناصر التالية:

- الميزان العام للحسابات؛
- تفاصيل إيرادات الميزانية؛
- تفاصيل نفقات الميزانية؛
- ملخص الإيرادات؛
- ملخص النفقات.

وبعد الاطلاع على حسابات التسيير المعدة بأسماء مختلف المحاسبين الرئيسيين للدولة والمحالة إلى المحكمة بموجب رسالة وزير الاقتصاد والمالية رقم 1110/و.أ.م/م/م.ع.خ.م.ع بتاريخ 2019/07/22 :

- المدير العام للخزينة والمحاسبة العمومية بوصفه المسدد العام للخزينة والخازن العام الوكيل المحاسبي المكلف بمركزة محاسبة الدولة؛
- المدير العام للضرائب بوصفه القابض العام للمالية؛
- المسدد العام لنفقات البعثات الديبلوماسية بوصفه محاسبا رئيسيا للدولة؛
- المسدد العام لنفقات المصالح غير الممركزة للدولة بوصفه محاسبا رئيسيا للدولة.

وترفق مختلف حسابات التسيير بالوثائق التالية :

- الميزان العام لحسابات دفتر الأستاذ؛
- تفاصيل إيرادات الميزانية؛
- تفاصيل نفقات الميزانية؛
- تفاصيل أرصدة حسابات التحميل المؤقت؛
- جدول ملخص الإيرادات؛
- جدول ملخص النفقات؛
- ملخص الميزان العام لحسابات دفتر الأستاذ.

تصرح المحكمة بما يلي :

تم تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2018 كما يلي:

- **الإيرادات : 56.691.694.557,64 أوقية (ستة وخمسون مليارا وستمائة وواحد وتسعون مليونا وستمائة وأربع وتسعون ألفا وخمسمائة وسبع وخمسون أوقيةوأربعة وستون سنتيما).**

- **النفقات : 51.830.521.474,58أوقية (واحد وخمسون مليارا وثمانمائة وثلاثون مليونا وخمسمائة وواحد وعشرون ألفا وأربعمائة وأربع وسبعون أوقية وثمانية وخمسون سنتيما).**

تلاحظ المحكمة بأن المبالغ المشار إليها والأرصدة المبينة في مختلف حسابات محاسبة الدولة الواردة في الحساب العام لإدارة المالية لا تظهر فوارق مع حسابات التسيير المعدة باسم مختلف المحاسبين الرئيسيين للدولة المذكورين أعلاه.

وبناء على ذلك تصرح المحكمة بمطابقتها

وهكذا تمت مداولته من طرف غرفة المشورة بمحكمة الحسابات خلال جلستها المنعقدة يوم 19 دجمبر 2019

الرئيس
سيدنا عالي ولد سيدي ولد الجيلاني

كاتب الضبط الأول
عبد الله محمدو هـــدو

الملحق الثاني: تقرير خاص حول الصندوق الوطني لعائدات المحروقات لسنة 2018

بناءا على التعهد رقم 003 بتاريخ 8 أكتوبر 2019 الصادر عن رئيس غرفة المالية العامة وتطبيقا لمقتضيات المادة 12 من القانون رقم 2008-020 بتاريخ 2008/04/30 المتعلق بتسيير الصندوق الوطني للمحروقات قامت المحكمة بتدقيق الصندوق لسنة 2018 .

وقد أعدت البعثة الرقابية انسجاما مع القانون آنف الذكر تقريرا رقابيا يتمحور حول ثلاثة محاور رئيسية:

1- تقديم الصندوق؛
2- التدقيق المحاسبي؛
3- الرأي حول أداء تسيير الصندوق.

أولا: التقديم

1-الأسس القانونية والمؤسسية

لقد تم إنشاء الصندوق الوطني لعائدات المحروقات بموجب الأمر القانوني رقم 2006-08 بتاريخ 2006/04/04 بهدف جمع كافة مداخيل الدولة المتأتية من استغلال المصادر النفطية.

وفى سنة 2008 تمت المصادقة على القانون 2008-020 المتعلق بتسيير الصندوق الوطني لعائدات المحروقات ليلغي ويحل محل الأمر القانوني السالف الذكر.

وتتكون الترسانة القانونية الرئيسية المنظمة للصندوق من النصوص التالية:

- القانون رقم 2008-020 بتاريخ 2008/4/30 الذي يلغي ويحل محل الأمر القانوني 2006-08 بتاريخ 2006/4/4 المتعلق بإنشاء صندوق وطني لعائدات المحروقات؛
- اتفاقية تفويض السلطة الموقعة يوم 8 مايو 2006 بين وزارة المالية ومحافظ البنك المركزي الموريتاني من أجل تسيير الصندوق؛
- اتفاقية حساب إيداع بالدولار الأمريكي من أجل تسيير المداخيل النفطية للدولة الموريتانية الموقعة بين البنك المركزي الموريتاني وبنك فرنسا بتاريخ 2006/05/23؛
- مذكرة العمل 36/م/2006 بتاريخ 2006/05/31 المتعلقة بافتتاح حساب للصندوق فى محاسبة البنك المركزي الموريتاني.

وقد انتدبت وزارة المالية البنك المركزي الموريتاني من أجل تسيير الصندوق وفقا للاتفاقية الموقعة بين الطرفين المصادق عليها في مجلس الوزراء بتاريخ 2006/05/10.

ووفقا للمادة 2 من القانون سالف الذكر فإن الصندوق عبارة عن حساب مفتوح باسم الدولة الموريتانية في إحدى المؤسسات المصرفية الأجنبية المناسبة.

وبناءا على اتفاقية الحسابات الموقعة بين البنك المركزي الموريتاني وبنك فرنسا الموقعة بتاريخ 2006/5/23 في نواكشوط لهذ الغرض تم فتح حساب جار بالدولار الأمريكي لفترة غير محدودة في دفاتر بنك فرنسا تحت الرقم D100251

(IBAN FR7230001014780000D10025184)

2- وضعية الصندوق

في هذا الجزء تعرض العمليات التي تمت في هذ الحساب خلال سنة 2018 وذلك على النحو التالي:

المداخيل: خلال سنة 2018 بلغ إجمالي المداخيل المسجلة 181343224,38 دولار أمريكي

السحب: قامت وزارة المالية خلال سنة 2018 بخمس سحوبات من هذ الصندوق بلغ مجموعها 88 مليون دولار أي ما يقابل 3.119.680.000,00 أوقية. وقد بقي هذا المبلغ في حدود تراخيص قانون المالية البالغة 3.120.000.000 أوقية.

وقد تم تسجيل مقابل ذلك المبلغ من الأوقية في الرصيد الدائن لحساب الخزينة العمومية لدى البنك المركزي المموريتاني

والجدول التالي يبين تفاصيل تلك العملية :

الحساب	شرح قيد العملية	المبلغ	العملة الصعبة	التاريخ
P4003001	سحب من الصندوق	20 000 000	الدولار	2018/02/28
P4003001	سحب من الصندوق	20 000 000	الدولار	2018/03/20
P4003001	سحب من الصندوق	28 000 000	الدولار	2018/09/27
P4003001	سحب /سحب من الصندوق	17 000 000	الدولار	2018/10/12
P4003001	سحب من الصندوق	3 000 000	الدولار	2018/11/13
		88 000 000		

من خلال العناصر السابقة (المداخيل والسحوبات) ورصيد الصندوق في 2017/12/31 يحدد رصيد الصندوق بمبلغ 168.287.333 دولار أمريكي في 2018/12/31 مفصلا كما يلي:

الرصيد في 2017/12/31	74.944.109,30
+ المداخيل	181.343.224,38
-السحوبات	88.000.000,00
الرصيد في 2018/12/31	168.287.333,68

المصدر البنك المركزي الموريتاني

تجدر الإشارة إلى أن رصيد الصندوق زاد بنسبة 124,55 % حيث انتقل من 74.944.109,30 دولار أمريكي في نهاية 2017 إلى 168.287.333,68 دولار أمريكى في 2018/12/31

ثانيا : تدقيق قيود الصندوق

تم فحص العمليات المحاسبية للصندوق في عين المكان على مستوى مديرية المحاسبة ومديرية المدفوعات ومديرية الصفقات بالبنك المركزي الموريتاني. ومكن هذا الفحص من تسجيل الملاحظات التالية:

1 : غياب بعض الوثائق المحاسبية للمبالغ المسحوبة :

لا تشتمل الوثائق المحاسبية إلا على بيانات موجزة تتكون فقط من دليل تحويل من البنك المركزي الموريتاني إضافة إلى وصل مسحوب من نظام معلوماتي داخلي بالنسبة للبنك المركزي الموريتاني.

كما أن الملف الخاص بعمليات السحب تنقصه عناصر ضرورية لتحديد الهدف من السحب وهي:

- نسخة من الأمر المكتوب الصادر عن محافظ البنك المركزي الموريتاني
- نسخة من الطلب المكتوب الصادر عن الوزارة المكلفة بالمالية.

ويشكل هذا خرقا للمادة 4 من اتفاقية التفويض المبرمة بين وزارة المالية والبنك المركزي الموريتاني بتاريخ 08 مايو 2006.

2 :غياب مقارنة الحسابات :

المقصود بمقارنة الحسابات هو مقابلة التسجيلات المحاسبية مع كشف الحساب المصرفي. ويتعلق الأمر في حالة الصندوق بحساب مفتوح في دفاتر بنك فرنسا حيث يصل كشف الحساب بصفة منتظمة إلى البنك المركزي الموريتاني.

وتهدف مقارنة الحسابات في أي محاسبة تقليدية إلى كشف كل الفوارق المحتملة بين محاسبة الصندوق الممسوكة من طرف البنك المركزي الموريتاني وتسجيلات ووثائق الخزينة العمومية (إشعار الدائن وإشعار المدين) من جهة وكشف الحساب في دفاتر بنك فرنسا من جهة أخرى.

3 - تحصيل عشوائي

طبقا للمادة 3 من القانون رقم 2008-020 المتعلق بتسيير عائدات المحروقات، فإن مداخيل الصندوق تتكون أساسا من:

- الموارد العائدة للدولة بموجب عقود تقاسم الإنتاج مع الشركات البترولية و"عائدات البترول والحقوق المشابهة الناجمة عن هذه العقود؛
- دعم التكوين وترقية قطاع المحروقات؛
- الإتاوات والضرائب والرسوم المدفوعة من طرف الشركات النفطية والشركات الأجنبية العاملة في مجال إسداء الخدمات لحساب الشركات النفطية؛
- عائدات الأسهم المدفوعة من طرف الشركة الموريتانية للمحروقات والأملاك المعدنية وكل شركة عاملة بقطاع المحروقات الخام والتي تملك الدولة فيها مساهمة مباشرة أو غير مباشرة؛
- العلاوات والمكافئات المدفوعة من طرف الشركات النفطية؛
- الغرامات والعقوبات المدفوعة من طرف الشركات النفطية؛
- عائدات استثمارات الصندوق.

ويعهد بتحصيل الغالبية العظمى من هذه المداخيل إلى ثلاث هيئات مختلفة هي:

- المديرية العامة للضرائب فيما يتعلق بالمداخيل الضريبية؛
- المديرية العامة للمحروقات فيما يتعلق بالمداخيل غير الضريبية؛
- الشركة الموريتانية للمحروقات والأملاك المعدنية فيما يتعلق بالأرباح المدفوعة للدولة نتيجة عمليات بيع البترول.

لقد توصلت محكمة الحسابات إلى الملاحظات التالية:

- عدم حصول الدافعين (الفاعلين والمتعاقدين) على مخالصات تثبت تسديدهم، إن هذه الممارسة تضر كثيرا بعملية التحصيل وتشكل عائقا، ليس فقط بالنسبة للدافعين بل للخزينة العامة التي تتلقى مداخيل مدفوعة من طرف دافعي ضرائب غير محددين.
- لا تتمكن المديرية العامة للضرائب من التثبت بصورة واضحة من الدفعات الموجهة إليها من خلال الصندوق؛
- في بعض الحالات لا يحترم الفاعلون الترقيم المفروض من طرف وزارة المالية، كما لا توجد رابطة بين الخزينة ودافعي الضرائب تمكن من توضيح العمليات غير المحددة؛
- بالنسبة للمديرية العامة للمحروقات، فإنها تواجه صعوبات، في التعرف على هذه الدفوعات، ولاتتوفر على أدلة رسمية تثبت قيام الدافعين بتسديد الضرائب المستحقة في ظل غياب كشف حساب الصندوق الذي لا يرد بصورة منتظمة إلى هذه المديرية.

ثالثا : ملاحظات حول إجراءات تسيير الصندوق

1 - عدم تفعيل اللجنة الاستشارية للاستثمار

تنص المادة 6 من القانون رقم 2008-020 بتاريخ 30 ابريل 2008 المتعلق بتسيير الصندوق الوطني لعائدات المحروقات على أن الوزارة المكلفة بالمالية تساعد بواسطة لجنة استشارية للاستثمار، تحدد تشكلتها وقواعد تنظيمها وتسييرها بواسطة مرسوم ومن ضمن المهام الموكلة إلى هذه اللجنة أنها:

- تحدد للوزير المكلف بالمالية المعايير التي تسمح بمتابعة المردودية المتوخاة من استثمار عائدات الصندوق وكذلك المخاطر الأساسية؛
- تشعر الوزير المكلف بالمالية برأيها حول التوجيهات التي ينبغي إعطاؤها لمسيري عائدات الصندوق المعينين طبقا للاتفاقية الموقعة مع البنك المركزي الموريتاني؛
- تعطي رأيها لوزير المالية حول النتائج المقدمة من طرف مسيري توظيف العائدات الخارجية وكذلك إعطاء التوصيات حول إبقائهم أو تنحيتهم؛
- تقدم اقتراحات لوزير المالية على شكل توصيات بالتغييرات الضرورية للاستراتيجية العامة لتوظيف العائدات أو تسيير الصندوق.

إلا أن هذه اللجنة لم يتم تفعيلها رغم إنشائها بموجب المرسوم رقم 2007-010 الصادر بتاريخ 9 يناير 2007 والقاضي بإنشاء لجنة استشارية للاستثمار تابعة للصندوق الوطني لعائدات المحروقات.

2 -توظيف العائدات

طبقا للمادة 3 من اتفاقية تفويض السلطة الموقعة بتاريخ 8 مايو 2006 بين وزارة المالية والبنك المركزي الموريتاني، فإن وزارة المالية تقوم على الخصوص بوضع سياسة توظيف لعائدات الصندوق، وذلك بتحديد الأصول القابلة للتوظيف ومعايير الأداء.

في غياب سياسة توظيف واضحة، فإن أصول الصندوق يتم توظيفها وفقا لسياسة التوظيف المعمول بها بالنسبة للمدخرات الخارجية للبنك المركزي الموريتاني.

لقد تم توظيف عائدات الصندوق حصريا لدى وكلاء البنك المركزي الموريتاني الحائزين على تنقيط (AAA) على الأقل أو لدى بنوك مركزية أو مؤسسات متعددة الأطراف أو سيادية كصندوق النقد العربي أو بنك التسويات الدولية.

وفي الأخير قرر البنك المركزي الموريتاني أن يوظف أصول الصندوق لدى صندوق النقد العربي، وعليه فإنه لم يبق في الوقت الحالي أي مرجع يمكن من خلاله تقييم مردودية محفظة الصندوق.

توصلت المحكمة إلى الاستنتاجات التالية:

- غياب سياسة توظيف عائدات الصندوق: حسب المادة 6 من اتفاقية تفويض السلطات المذكورة آنفا، فإن وزارة المالية تعنى بوضع سياسة تسيير الصندوق مع تحديد الأصول القابلة للتوظيف، وكذلك معايير الأداء، لكن هذه الوثيقة لم يتم إعدادها حتى الآن؛

- في هذا السياق الاستثنائي الذي يتميز بغياب سياسة توظيف موضوعة من طرف وزارة المالية، فإن توظيف الصندوق يتم تسييره بشكل أحادي من طرف البنك المركزي الموريتاني، مما يعرضه لأخطار متعددة، ويتعلق الأمر خصوصا بالأخطار المتعلقة بتسيير موجودات الصندوق، خطر السوق (خطر سعر الفائدة، وخطر سعر الصرف)، وبدرجة أقل، الخطر المرتبط بالقرض، لأن موجودات الصندوق مودعة حاليا لدى مؤسستين، إحداهما سيادية (بنك فرنسا) والأخرى متعددة الأطراف (صندوق النقد العربي).

وهكذا تمت مداولته من طرف غرفة المشورة بمحكمة الحسابات خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 19 دجمبر 2019.

الرئيس

سيدنا عالي ولد سيدي ولد الجيلاني

كاتب الضبط الأول
عبد الله محمدو هـــــدو